

الديمقراطية في أدبيات عصمت سيف الدولة

عوني فرسخ

مقدمة

الدكتور عصمت سيف الدولة مفكر قومي عربي بامتياز ، ومحلل سياسي متميز ، وقانوني ضليع في الفقه الدستوري ، ومتقف موسوعي ، وقاريء جيد متمكن من اللغتين الانكليزية والفرنسية ، وكاتب بليغ العبارة دقيق التعبير . وهو إلى جانب ذلك ممارس سياسي ، بدأ حياته السياسية عضواً في الحزب الوطني قبل الثورة ، وقاد مناضلي الحزب في منطقة القناة في أعقاب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥١ . ثم انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي سنة ١٩٥٥ ، ولكن عضويته بالبعث لم تطل ، إذ استجاب لدعوة حل الحزب عشية قيام الوحدة بين مصر وسوريا . وفي مطلع السبعينيات أسس حركة الطليعة العربية ، التي دخل السجن بسببها للمرة الأولى في عهد الرئيس السادات . ولم تقتصر ممارسته السياسية على نشاطه الحزبي ، وإنما خاض معركة الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٧ عن دائرة بولاق ، ومنذ سنة ١٩٦٤ وحتى انتقاله إلى جوار ربه كان نشطاً في إتحاد المحامين العرب ، ومشاركاً في العديد من الندوات والمؤتمرات السياسية والفكرية العربية . وتميز من بين الكثير الذي تميز به بانفتاح غير محدود على مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري العربي ، وبقدرة فذة على الحوار ، وصلابة من غير تعصب في الدفاع عن قناعاته .

ولأن د . سيف الدولة عميق الشعور بانتمائه القومي العربي ، شديد الاعتزاز بعروبته ، واسع الإدراك للواقع العربي ، كان طبيعياً أن يولي الديمقراطية اهتماماً ملحوظاً من منطلق وعيه بأن الموقف حتى يكون قومياً بحق ينبغي أن يعكس بعدين متكاملين : الإيمان بأن الولاء للعروبة إنما هو الولاء الأقدر على تجسيد وحدة المواطنين في سائر أقطار جامعة الدول العربية في المرحلة الراهنة من تاريخها ، والالتزام بالديمقراطية - سياسياً واجتماعياً - كسبيل أوحده لتمكين الغالبية الساحقة من المنتسبين للأرض العربية من التعبير عن إرادتهم والإفصاح عن وجهات نظرهم حول سبل تلبية حاجاتهم المتجددة بأكبر قدر مستطاع من الحرية ، وبما يحقق تجاوز واقع التخلف الموروث . ولأنه غزير المعرفة بالتراث العربي

الاسلامي ، حسن الاطلاع على التراث الديمقراطي الأوروبي ، يجمع بين المعرفة العلمية والممارسة العملية ، تميزت أدبياته حول الديمقراطية فكراً وممارسة بعمق التحليل ، كما تميزت بجرأة طرح وجهات نظر مخالفة تماماً للقناعات شبه المستقرة لدى جمهور المثقفين ، وبخاصة في تناوله بالتحليل والنقد الديمقراطية فكراً وممارسة في أوروبا ، وكذلك في مصر .

ولأن أوروبا كانت الساحة التي برزت على مسرحها أولى التجارب الديمقراطية في العصر الحديث ، وعنها نقلت معظم الأمم والشعوب تجاربها ، ومن بينها الأقطار العربية ، اهتم د. سيف الدولة بأن يقدم في معظم أدبياته تلخيصاً وافياً لبروز الفكرة الديمقراطية في مهدها الأول ، مركزاً على المبادئ الديمقراطية الأولى التي برزت في كل من انكلترا وفرنسا على وجه الخصوص ، وعلى ما استجد على الفكر والممارسة من تطورات . وكأنما هو يريد من ذلك ان يحدد القاريء والمستمع المرجعية الفكرية التي يمكن القياس عليها . ولأن مصر كانت - مع تونس - أول من عرف التجارب الديمقراطية في الوطن العربي ، ولأن التجارب المصرية توالى منذ أقيم " مجلس شورى النواب " سنة ١٨٦٦ ، وتميزت بقدر من التنوع لم يشهده أي قطر عربي ، نجد د. سيف الدولة يعطي جل اهتمامه للتجارب المصرية ، ما قد يوحي بغلبة المشاعر الاقليمية على المفكر القومي المرموق . وهذا ما نستبعده تماماً من منطلق إدراك أنه إنما كان يركز على تجارب مصر ليس فقط بحكم عراققتها وتنوعها وخصبها ، وغنما أيضاً لأنها التجارب التي اقتدت بها الاقطار العربية في معظمها ، سواء قبل ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ أو بعدها .

وفي تناوله التجارب المصرية اختص التجربة الناصرية بالقسط الأكبر من اهتمامه ، وتميزت أدبياته على هذا المحور بنهج يكاد يكون قاصراً عليه . كما تميزت باستنتاجات تكاد تكون نقيض ما توصل إليه جل من حاولوا تقويم التجربة أكانوا من خصومها او من أنصارها . ذلك لأنه لم يسقط عليها احكاماً مسبقة ، كما انه لم يتخذ بعض الظواهر المحدودة أساساً لحكمه . وما هو جدير بالتتويه ، والانتباه إليه ، أن كل ما كتبه حول الديمقراطية ، وبخاصة التجربة الناصرية ، لم ينشر قبل السبعينيات ، بل نشر جلّه بعد منتصف السبعينيات . والذي نستطيع ان نوّكده من خلال معرفتنا العميقة ، وحواراتنا المتواصلة معه خلال سنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٥ ، أنه لم يكن ناصرياً ، ولا شبه ناصري ، وإنما كان أقرب إلى الشك بالتجربة منه

إلى الحياد تجاهها . إلا أنه وبعد ان انتقل عبد الناصر إلى جوار ربه ، وعاش د. عصمت تجربة الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته الشديدة السلبية سياسياً واجتماعياً وقومياً ، أقبل على التجربة الناصرية يعيد قراءتها بنظرة الفاحص المدقق ، محاولاً بقدر كبير من الموضوعية وطول النفس استجلاء حقائقها ، وتبين أبعاد موقف عبد الناصر من مجمل القضايا ، وبالذات إشكالية البناء الديمقراطي على صعيد الفكر كما على صعيد الممارسة .

وحين يصل الأمر بمناضل صعب المراس ، كان أقرب إلى الشك منه إلى الحياد تجاه التجربة في أوج تألقها ، إلى أن يتحول ليس فقط إلى تغليب إيجابياتها على سلبياتها ، وإنما أيضاً للدفاع عن التجربة والقائد بحرارة المحامي المؤمن بعدالة القضية التي يدافع عنها وشرف الدور الذي يقوم به . بل أن يصل الأمر بفضله دستوري لامع ، ومنظر ديمقراطي مرموق ، إلى أن يعتذر عن شعوره بالانفعال تجاه هتاف العمال في شوارع القاهرة " تسقط الحرية " خلال أزمة آذار / مارس ١٩٥٤ (١) ، ففي ذلك إحدى دلالات ثلاث :

إما أن يكون د. سيف الدولة قد تبين له من خلال إعادة تقويم التجربة من الحقائق ما جعله يغير قناعاته السابقة ، ويسبح ضد التيار الصاخب غير مبال بما يترتب على موقفه الصلب في مواجهة طوفان التجريح . وإما أن يكون الإيمان الاشتراكي العميق عند مؤلف أسس الاشتراكية العربية فرض عليه اتخاذ ما يرى أنه الأسلوب الأقدر على التصدي لقوة الردة الرأسمالية من خلال فضح زيف دعوها الديمقراطية . أو أن يكون القومي الأصيل راعه الهجوم على رمز الحركة القومية العربية من خلال تسليط الأضواء بكثافة على بعض نواحي قصور التجربة وتكثيف الظلال من حول أعظم إنجازاتها . وإنه لمن أهم غايات هذه الدراسة تبين ما تكشف للدكتور سيف الدولة من حقائق التجربة ، وتبين إن كانت حرارة دفاع مؤلف هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ؟ تعود لما عرف به مفكرنا الكبير من عميق التزامه بالموقف القومي : عروبي المنطلق ديمقراطي النهج ، ام أن تلك الحرارة ليست إلا وليدة ما أعهده في صاحب نظرية الثورة العربية من إباء أن يضام عربي عظيم راحل وقد أمرنا : اذكروا محاسن موتاكم .

ولقد تناول د. سيف الدولة موضوع الديمقراطية والتجارب العربية في مجال حل إشكالية البناء الديمقراطي في عدة كتب ودراسات ومقالات ، تعددت في كل منها القضايا التي تناولها

بالدراسة والتحليل . ونلاحظ أن العديد من القضايا جرى تناولها في غير كتاب ودراسة ومقال ، وان أكثر من فقرة وردت بنص كلماتها غير مرة . وقد يبدو للكثيرين ان الكاتب الكبير يكرر نفسه على نحو لا داعي له . غير أن من يعرف د. سيف الدولة حق المعرفة يدرك كنه الغاية التي استهدفها من تكراره موضوع الملاحظة . فالتكرار لم يكن عفويًا يقيناً ، وفي تقديرنا أنه كان مقصوداً وعن سابق قصد وتصميم . ذلك لأن د. سيف الدولة كان يرى ان في مقدمة أسباب فشل التجارب الديمقراطية العربية على مدى ما يجاوز قرناً من الزمن ، برغم تعدد التجارب والأقطار ، وتباين الانتماءات السياسية والقناعات الايديولوجية للذين قاموا بها ، إنما هو " التخلف الديمقراطي " ، وبخاصة في أوساط النخبة . متخذاً من تجارب مصر ، الأقدم والأكثر تعدداً وتنوعاً ، موضوعاً مركزياً . ولأنه كان عقائدياً ، والعقائدي كما كان يصفه أشبه بالدبور ، دائم " الزن " على القضية التي ندب نفسه لها ، فقد كان طبيعياً ان يعتمد التكرار كي تتأصل فكرته في ذهن قارئه ، ولكي لا تفوت الفرصة أكبر عدد مستطاع من القراء .

ونلاحظ أخيراً أن هذه الدراسة تجيء في مرحلة من أبرز سماتها احتلال قضية الديمقراطية مساحة واسعة للغاية من الأدبيات العربية المعاصرة ، وأن الحديث عن الديمقراطية وضرورتها وعن أنها سبيل خروج العرب من واقعه المأزوم بات يجري على ألسنة الكثيرين ، عرباً وغير عرب . والمؤشرات عديدة على أن الاهتمام الكبير بالقضية البادي على السطح لا يعود فقط لما تعانيه الساحات العربية من ضيق هامش الحريات في بعضها ، وغياب كامل للديمقراطية في غالبيتها ، كما لا تقتصر دوافعه على تزايد الادراك بأن الديمقراطية في مقدمة ما هو مطلوب لمفارقة القطاع الغالب من المواطنين حالة من عدم المبالاة تجاه هدر الامكانيات وتبديد الطاقات وتدهور فاعلية العرب قومياً وقطرياً . وهناك مؤشرات على ضغوط خارجية باتجاه قدر من الليبرالية يتلاءم مع حالة الانفتاح الاقتصادي المتسارعة النمو منذ السبعينيات ، والتوافق مع متطلبات العولمة بمواصفاتها الأمريكية .

وفي تقديرنا أن قراءة ما سبق وكتبه د. عصمت سيف الدولة حول الديمقراطية فكراً وممارسة ، لا يساعد فقط في معرفة حقائق ما كان بالأمس ، وإنما أيضاً في فهم الأبعاد الحقيقية للعديد من الاطروحات " الديمقراطية " المعاصرة ، وما قد يساعد القوى والعناصر

التي لم تنزل ملتزمة بالثوابت الوطنية والقومية في التصدي للتداعيات الخطرة التي تلوح نذرها في الأفق . ذلك لأن معرفة حقائق الماضي ، وتبين المعوقات التي عرقلت إقامة حياة ديمقراطية سليمة في جميع الأقطار العربية ، على الرغم من تعدد المحاولات وجدية كثير من الذين حاولوا ذلك ، في مقدمة ما هو مطلوب ديمقراطياً في أيامنا هذه . والمجمع عليه بين علماء السياسة أن حسن معرفة الماضي يساعد على إدراك أحسن لتحديات الحاضر ، وعلى استشراف أكثر دقة لاحتمالات المستقبل . وفي حدود هذه الرؤية نقدم قراءتنا لأدبيات د . سيف الدولة حول الديمقراطية في الوطن العربي والواقع المعاصر .

أولاً : مشكلة الديمقراطية في الوطن العربي

يذهب د . سيف الدولة - في كتابه نظرية الثورة العربية الصادر في طبعته الأولى سنة ١٩٧١ - إلى أن الفكر القومي التقدمي لم يدرس -بعد- الديمقراطية دراسة كافية ، ويقرر أن مشكلة الديمقراطية في الوطن العربي أكثر تعقيداً منها في أي مكان يعرفه ، وإن المصدر الأساسي لتعقيد المشكلة - وكل مشكلة اجتماعية عربية أخرى - إنما هو واقع التجزئة ، وتعقيدها لمشكلات التنمية ومشكلات التحرر(٢) .

تأسيساً على هذه القناعة يمضي مؤكداً أن " كل نظام قانوني قائم على أساس التجزئة من أول الدولة ، إلى الدستور ، إلى القانون ، إلى آخر القرارات الإدارية ، لا يكون إلا صياغة لإرادة جزء من الأمة ، وهو بالنسبة للأمة العربية غير مشروع وليس مصدراً للشرعية " (٣).

ويلاحظ أن مشكلات التطور في المجتمعات المتخلفة أو النامية - ومنها أمتنا العربية - ليست مقصورة على مجالات التنمية الاقتصادية لتعويض سنوات الجهل . وعليه يرى أن حل مشكلات التطور حلاً صحيحاً يقتضي بناء أولوية الإنسان ، ببناء الإنسان القادر على تطوير مجتمعه (٤) .

وإن المصدر الأساسي للخطر على الديمقراطية في الوطن العربي هم البيروقراطيون (ذلك القطاع المتعفن من المتقنين) . ذلك لأن المتقنين أينما وجدوا ، كونهم قوة ذات خطورة

لا يستهان بها ، يحملون في ذواتهم جرثومة الفردية ويتبنون أكثر المواقف انحطاطاً حيال القومية وعداوة لها (٥) .

والمشكلة الديمقراطية في الوطن العربي في نظر د . سيف الدولة غير محصورة في النصوص والمؤسسات ، وإنما أساسها تخلف الواقع المجتمعي ، فهو يقول : " في الشعوب النامية ليس أسهل من صياغة الأفكار نظاماً ديمقراطياً إلا صياغة النظام الديمقراطي نصوصاً دستورية . الصعب حقاً هو ان تعي الشعوب حقوقها ، ثم - بعد الوعي - أن تمارسها . وأغلبية الناس في المجتمعات النامية ، ومنها مجتمعنا العربي ، لا يعون حقوقهم ، وإن وعوها لا يمارسونها إن بقيت ، ولا يفتقدونها إن ألغيت ، ولا يدافعون عنها في أي حال ، ولا يزالون كعهد أجدادهم يسلكون إلى غاياتهم مسالك الزلفى ، ويتجنبون الاستبداد بالسكوت أو الدعاء . إنه ميراث عهود طويلة من العبودية ، ربتهم على الخوف حتى أصبحوا بشراً خائفاً (٦) .

وحول المؤسسات يقول : " ليست العبرة في المؤسسات ولكن العبرة في الديمقراطية ، بما إذا كانت المؤسسات تمثل ضماناً ضد استبداد الحكام أم لا . ذلك لأنه منذ أصبحت مهمات الحكم أكثر تعقيداً من أن يتولاها طاغية واحد بنفسه وبطانته ، اصطنع كل الطغاة مؤسسات أدوات ليكونوا قادرين من خلالها على فرض إرادتهم المستبدة . ولعل التاريخ لم يعرف قط دولة أتخمت بالمؤسسات ، حتى كاد كل فرد من الشعب فيها يكون عضواً في المؤسسات أو لا يكون مواطناً أصلاً ، كما عرفت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية . ليس معنى هذا أن ليس للمؤسسات دور ديمقراطي ، ولكن معناه مجرد وجود المؤسسات إطلاقاً هو عنوان الديمقراطية فهو خطأ جسيم ، يتحول إلى خطأ جسيم حينما تصبح تلك المؤسسات أدوات للمستبدين تحول أفكارهم الخاصة إلى قوانين ، وتردع بإسم تلك القوانين كل من يجرؤ على ممارسة حقه الديمقراطي في أن يسهم بالفكرة والرأي " (٧) .

وفي حدود الواقع المجتمعي العربي يقول موضحاً : " في هذه المجتمعات المتخلفة أو النامية لا تكون الديمقراطية نظاماً دستورياً يطبق ، بل حياة ديمقراطية تسعى الشعوب إلى تحقيقها وتناضل من أجلها . هنا لا يكون السؤال الأساسي هو : هل ثمة نظام ديمقراطي بمقياس العصر ام لا ؟ بل يكون هل نحن نتقدم نحو نظام ديمقراطي بمقياس العصر أو لا ؟ وتكون كل خطوة فكرية أو قانونية أو سياسية أو اقتصادية أو تربوية تحرر الشعب من

التخلف الديمقراطي خطوة ديمقراطية نحو النظام الديمقراطي .. وهنا أخيراً تكون كل ردة فكرية أو قانونية أو سياسية أو اقتصادية أو تربوية عما اكتسب الشعب فعلاً هو هدم وتدمير وانهيار في بناء الديمقراطية غير المكتمل ، يعود بالشعب إلى بداية الطريق ليدفع - مجدداً - ثمن التقدم نحو الديمقراطية (٨) .

ويضيف بإيضاح أكثر : " ان في مصر العربية بضعة ملايين من المتعلمين والمتقنين والواعين سياسياً ، والمتفوقين ديمقراطياً الذين لا يقلون مقدرة على الممارسة الديمقراطية ، بأسلوب العصر ، عن أمثالهم في أي مجتمع متقدم ، ومع ذلك فهم أقلية . مشكلة الديمقراطية بالنسبة إلى هؤلاء - إن وجدت - هي كيف يستعملون مواهبهم وما يملكون من مقدرات في حكم شعب يعلمون تمام العلم أن أغلبيته الساحقة متخلفة عنهم . إن لديهم أفكاراً وفلسفات وآراء يريدون التعبير عنها . فالديمقراطية عندهم هي - أولاً - حرية الكتابة والخطابة والصحافة والنشر . وهم قادرون على أن يكونوا حكماً ، أو هكذا يعتقدون . فالديمقراطية عندهم هي - ثانياً - الأحزاب والترشيح والانتخابات ومقاعد المجالس النيابية . وهم قادرون بما يملكون على أن يشقوا طريقهم بأنفسهم ، فالديمقراطية عندهم - ثالثاً - عدم تدخل الدولة في شؤونهم وشؤون الناس " (٩) .

ويتابع في تأكيد ما يريد إيضاحه : " ولكن بجوار هؤلاء هناك أغلبية الشعب من الفلاحين والعمال والحرفيين الصغار وصغار التجار والمهنيين والطلاب العاطلين ظاهرين ومقنعين . إنهم الأغلبية ولسنا نعتقد أن أي ديمقراطي أو مدع للديمقراطية يستطيع أن ينكر - بحق - أنه إذا لم تكن الديمقراطية هي حكم الشعب كله فهي على يقين حكم الأغلبية . إن هذه الأغلبية لا تملك أفكاراً أو فلسفات أو آراء تريد التعبير عنها ، ولا هي راغبة أو قادرة على أن تحكم ، ولا هي مستغنية عن تدخل الدولة . وبالتالي فإن مشكلة الديمقراطية منسوبة إليها ليست - بالدرجة الأولى - حرية الكتابة والخطابة والصحافة والنشر والانتخابات إلى آخره . مشكلة الديمقراطية بالنسبة لهذه الأغلبية تتلخص - بشكل عام - في كيف يكون جهاز الحكم في خدمة مصالحهم الحياتية . ومن بين مصالحهم الحياتية أن يكون الحكم في موضوع الخدمة منهم ، لا أن يكون في موضوع الوصاية عليهم " (١٠) .

ويستشهد لمزيد من الايضاح بما قاله جورج بورديو ، استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس ، في كتابه الديمقراطية : " ما أهمية أن يكون الإنسان حراً في تفكيره إذا كان تعبيره عن أفكاره يعرضه للاضطهاد الاجتماعي . وان يكون حراً في رفض شروط العمل إذا كان وضعه الاقتصادي يرغمه على قبولها . وان يكون حراً في التمتع بالحياة إذا كان البحث عن لقمة العيش يستغرق كل حياته . وان يكون حراً في أن ينمي شخصيته بالثقافة واكتشاف العالم المتاح للجميع إذا كانت تنقصه الإمكانيات المادية الحيوية " (١١) .

كذلك حدد د . عصمت سيف الدولة مشكلة الديمقراطية في مصر العربية ، كتجسيد للمشكلة على الصعيد العربي العام . وفي تقويمه التجارب المصرية نظر فيها ضمن أربع حقبة زمانية ، كل منها متميزة بما ساد فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، كما بواقع النخبة صانعة القرار والمؤثرة في صناعته والثقافة السائدة في أوساطها ، وبخاصة في ما يتصل بالديمقراطية فكرياً وممارسة . وفي محاولة الاجتهاد في تقديم قراءة تحليلية للديمقراطية في أدبيات عصمت سيف الدولة ، ليس أنسب من تناول ما شهدته كل من الحقبة الأربع في محور خاص .

ثانياً : التجربة الليبرالية (١٩٢٣ - ١٩٥٢)

أول ما يلاحظ د . سيف الدولة في تقويمه التجربة الديمقراطية بمصر قبل ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ إنما يدين النظام الاقتصادي - السياسي وليس الأشخاص الذين أقاموه أو شاركوا في صناعة القرار في ظلّه . فهو يقول في مستهل تناوله أزمة الديمقراطية قبل عام ١٩٥٢ : " ولاشك أن سعيد بن محمد علي ، والي مصر ، حين رأى ان يقطع أوصال أخصب جزء من أرض مصر ويوزعه أبعديات على من يريد لم يكن يعلم أنه ينشيء النظام الذي أفرخ الاقطاعيين (كبار ملاك الأراضي الزراعية) منذ عهده إلى الآن . أولئك الذين كانوا وما يزالون على رأس قائمة أعداء الديمقراطية . كما لاشك في ان طلعت حرب ، حين أراد أن يستفيد من الظروف الدولية التي صاحبت وتلت الحرب الأوروبية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) لاستقلال مصر اقتصادياً ، كما كان يعتقد ، فأنشأ بنك مصر وشركاته لم يكن يعلم أنه يرسى قواعد النظام الذي أفرخ الرأسماليين منذ عهده إلى الآن . أولئك الرجال الذين كانوا لا يزالون في مصر وغير مصر ، أعداء ديمقراطية الشعب . وهل كان يعلم أو يتوقع أن

سيأتي أحد تلاميذه - أحمد عبود - فيستطيع أن يقيم الوزارات ويسقطها ، ويدفع الثمن نقداً لمن بيده القيام والسقوط فيكون واحداً من الذين أفسدوا حكم مصر ورشحوها للثورة " (١٢) . وهكذا يكون قد حدد العلة بأنها تكمن بالدرجة الأولى في طبيعة النظام الإقطاعي الرأسمالي الذي كان قائماً . وفي إيضاح ما يدعيه يمضي قائلاً : " فحيث يكون النظام رأسمالياً لا يمكن أن تقوم إلا ديمقراطية ليبرالية ... والليبرالية قبل أن تكون نظاماً للحكم هي نظام إقتصادي ، والقانون الأساسي لها هو المنافسة الحرة . والمجتمع الليبرالي سوق للمال والبشر تحكمها المنافسة ، ويفوز فيها الأقوى اقتصادياً " (١٣) .

ويتابع شارحاً : " لقد كان دستور ١٩٢٣ دستوراً ليبرالياً - يكون منسوخاً عن الدستور البلجيكي - وفي ظله كانت الأحزاب الليبرالية مباحة : الحزب الوطني ، حزب الوفد ، حزب الأحرار الدستوريين ، حزب الشعب ، ، حزب مصر الفتاة ، حزب السعديين ، حزب الكتلة الوفدية ، حزب الكتلة الوفدية ، حزب الفلاح ، جبهة مصر . ومورست في ظله قواعد الديمقراطية الليبرالية : ترشيحات وانتخابات ومجالس نواب ومجالس شيوخ ، وصحافة لكل حزب ولكل من يقدر " (١٤) .

ويلاحظ أن النظام الذي ساد مصر قبل عام ١٩٥٢ كان ليبرالياً واقتصادياً ، في ظله كانت للمصريين حقوق سياسية وفيرة ، لكن الغالبية الساحقة كانت مجردة من المقدرة الفعلية على استعمالها بفعل الرأسمالية السائدة ، ذلك لأن المقدرة الاقتصادية تلعب الدور الحاسم - بعد استنفاد كل طاقات اطقوس الشكلية - لتحديد من يحكم ولمن إرادة التشريع والتنفيذ . يذكر أنه بموجب المادة (١٠٨) من دستور ١٩٢٣ كان يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون من بين الوزراء والممثلين الدبلوماسيين ، ورؤساء مجالس النواب ، ، ووكلاء الوزارات ، ورؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، والنواب العموميين ، ونقباء المحامين ، وموظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً سواء في ذلك الحاليون والسابقون ، وكبار العلماء والرؤساء الروحيين ، وكبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، والنواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، والملاك الذين يؤدون ضريبة لاتقل عن مائة وخمسين جنيهاً في العام (ما يعادل ١٥٠٠٠ جنيه سنة ١٩٧٧) من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة . بموجب المادة (٥٥) من قانون

الانتخاب كان يشترط بالمرشح لعضوية مجلس النواب أن يدفع ١٥٠ جنيهًا كتأمين . وكانت الغاية من كون مبلغ التأمين جسيماً وقتها قصر مبدأ الترشيح على القادرين مالياً ، كما يقرر استاذ القانون الدستوري (١٥) .

وبحكم الواقع الاقتصادي وأحكام الدستور وقانون الانتخاب كانت أغلبية الشعب مقصاة عن المشاركة في عضوية المجلسين . وبالتالي لم تكن تسهم في شؤون الممارسة الديمقراطية يومذاك إلا حين تقرر الحكومات إجراء الانتخابات . ولأن غالبية الشعب التي كان يحتكم إليها المتنافسون من القادرين ، كان همها الأول تأمين " لقمة العيش " ومحكومة من أمعائها - على حد تعبير د . عصمت سيف الدولة - فقد كان القادرون على وصل الأرزاق وقطعها يتحكمون بأصوات الأغلبية الساحقة . وكان الواقع تجسيدا لما يقوله جان جاك روسو : " أن الغنى الفاحش والفقير المدقع متلازمان ، وعندما يجتمعان في مجتمع ما تباع الحرية وتشرى ، يبيعهما الفقراء ويشترىها الأغنياء " .

وليس بالتالي من قيمة عملية للنصوص الدستورية إذا لم تتوفر القدرة المادية على ممارسة الحركات التي كفلها الدستور .

وما بين القمة والقاع كانت الحركات السياسية شديدة التأثير بالقدرات والإمكانات الاقتصادية . وهذا ما يوضحه د . سيف الدولة حين يقرر : " كان إصدار الصحف مباحاً ولكن لم يكن يصدر الصحف إلا القادرون مالياً . وكانت حرية الكتابة مباحة ، ولكن لم يكن ينشر إلا ما يرضى عنه ملاك الصحف . وكان تأسيس الحزاب مباحاً . ولكن لم تكن الأحزاب مؤثرة إلا بقدر ما تملك من مال لتكون لها الدور والصحف ووسائل الانتقال والاتصال بالشعب ونشر العقائد والدعوة لها إلا القادرون اقتصادياً .

ويعقب قائلاً : " وتلك كانت أزمة الديمقراطية الليبرالية ، تمنح الحرية السياسية وتستردها اقتصادياً . وتلك كانت أزمة الديمقراطية قبل عام ١٩٥٢ ، حيث لم يكن ثمة قهر سياسي بالدرجة التي تشل الشعب من الحرية لفرض إرادته ، ولكن كان ثمة قهر اقتصادي يتحكم في حركة الشعب حيث يريد المستبدون به اقتصادياً من إقطاعيين ورأسماليين وجماعة من

المتقنين ، الذين يعبدون الديمقراطية كلمة ، والبيروقراطيين الذين يخدمون السادة ويؤدون عنهم الجانب القدر من العملية كلها : التبرير الفكري والتنفيذ الفعلي " (١٦) .

ويوضح د . سيف الدولة أن الأمر لم يكن قاصراً على الانعكاسات السلبية للواقع الاقتصادي وتحكم مجتمع النصف بالمائة بالعملية السياسية بحكم قدراته الاقتصادية .

وإنما أيضاً لأن الواقع السياسي في ظل الهيمنة البريطانية فرض انقسام مجتمع القمة على ذاته تجاه الموقف من القضية الوطنية والحياة الدستورية ، إذ كان الملك وأحزاب الأقلية مصطفىين في مواجهة حزب الأغلبية ، " الوفد " . وتواصل الصراع بين الطرفين في أغلب سنوات المرحلة ، وكانت الحياة النيابية والحركات الدستورية أبرز محاور الصراع . وهذا ما تعكسه الممارسة العملية التي يلخصها د . سيف الدولة بقوله : " يكفي ان نذكر تاريخ دستور ١٩٢٣ ، وهو أول دستور في تاريخ مصر ، أنشأته لجنة من ثلاثين قال عنها سعد زغلول ، زعيم الشعب ، أنها لجنة الأشقياء . وأصدره الملك فؤاد عام ١٩٢٣ ، وخرقه خرقاً مشيناً عام ١٩٢٤ ، وعطله محمد محمود عام ١٩٢٨ ، وألغاه اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ ، وعاد عام ١٩٣٥ ، ليعطل فعليا عام ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية ووضع مصر - شعباً وأرضاً - في خدمة الحلفاء في الحرب الأوروبية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) . وأهدرت أحكامه إهداراً مشيناً عام ١٩٤٢ حين فرض الوفد بقوة سلاح الإنكليز ، وأهدرت أحكامه إهداراً مشيناً حين تأمرت أحزاب الأقلية مع الملك فتولوا الحكم في مرحلة ما بعد الحرب ، وأهدرت أحكامه إهداراً مشيناً حين أقبل حزب الأغلبية من الحكم بعد حريق القاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ ، لتأتي الوزارات مقطوعة الصلة بالشعب ، ويكون آخر قرار يصدر منها هو القرار الذي أصدره مرتضى المراغي وزير الداخلية يوم ١٢ ابريل ١٩٥٢ بإيقاف الانتخابات " (١٧) .

وإلى جانب عرضه واقع التجربة البرلمانية يورد مجموعة قوانين يصفها بأنها " إرهابية بربرية " . فهي إرهابية لأنها موجهة ضد الشعب ، هي بربرية لأنه يعتبرها مخالفة لأبسط مبادئ التشريع المعترف بها في العالم . وقد كان سريانها طوال المرحلة الليبرالية يحد من قدرة المواطنين على ممارسة الحريات التي كفلها لهم الدستور ، حتى وإن كانت إمكانياتهم الاقتصادية تمكنهم من ذلك ، ولا يقف عند حد ذكر تلك القوانين وظروف إصدارها ، وإنما

يعمد إلى تشريحها محاولاً تبيان مدى ما شكلته من كوايح وما انطوت عليه من إرهاب رسمي . وفي مقدمة تلك القوانين القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ بشأن " الاتفاق الجنائي " ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن " التجمهر " والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩١١ ، والمرسوم الصادر في ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٥ ، والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ . واخيراً يتناول بالتحليل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ بشأن إعلان الأحكام العرفية ، الذي صدر في ٢٥ آب / اغسطس ١٩٣٩ بمناسبة دخول الحلفاء الحرب (١٨) .

وكان حزب الأغلبية " الوفد " يعكس في بنيته وممارسات قاداته الواقع الاقتصادي - الاجتماعي القائم والثقافة السائدة . وفي إيضاح هذه الحقيقة يكتب د . سيف الدولة : " كان حزب الوفد منذ تأسيسه ليبرالياً ومدافعاً صلباً عن الديمقراطية الليبرالية ، بحيث تكند معاركة ضد القصر وأحزاب الأقلية ودفاعه عن الدستور والحريات الليبرالية تستغرق كل حياته ، وهى على أي حال أنصع صفحات نضاله . ومع ذلك فإنه منذ تأسيسه أيضاً لم تخضع قيادته لرأي غالبية الأعضاء ، إلا في المسائل التي لا تهتم القيادة . وأعطى قائد الوفد سعد زغول ومصطفى النحاس نفسيهما سلطة استبدادية فيمواجهة أعضاء الحزب ، تكررت حتى استقرت تقليداً في الحزب الليبرالي العتيد .

ففي سنة ١٩٢١ قرر سعد زغول - منفرداً فصل أغلبية أعضاء القيادة العليا للحزب (عشرة من أربعة عشر) . وفي سنة ١٩٣٢ كرر مصطفى النحاس الأمر ذاته فاتخذ قراراً منفرداً بفصل أغلبية أعضاء القيادة (ثمانية من أحد عشر) . ولقد كان هذا التقليد الاستبدادي من بين أسباب الانشقاقات المتتالية التي حدثت في الحزب . وكان السبب الرئيسي في خروج (أوفصل) عباس محمود العقاد والسيدة روز اليوسف والدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي على الوفد أو منه (١٩) .

ويذهب د . سيف الدولة إلى أن الوفد - كبقية أحزاب تلك المرحلة- يفتقد التنظيم الداخلي والقاعدة الجماهيرية ، وكان برغم أنه " حزب الأغلبية " محدود عدد الأعضاء الحزبيين ، وقصارى انتشاره التنظيمي ما يسمى لجان الوفد في المحافظات ، القاصرة عضويتها على النواب والشيوخ ومن يتطلعون إلى ان يكونوا نواباً وشيوخاً . ويلاحظ بهذا الخصوص أن أحزاب تلك المرحلة كانت تفتقد التنظيم الداخلي ، والقاعدة الجماهيرية المنظمة ، والاشتراكات

الثابتة ، وكانت تعيش على تبرعات قادتها . ولم تكن الصحف التي تؤيدها مملوكة لها ، بل لأفراد مؤيدين (٢٠) .

ويناقش د . سيف الدولة النظام النيابي ومسألة تمثيله الإرادة الشعبية فيقول : " إن المجلس التشريعي يتحول بمجرد انتخابه إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة ، واداة من أدوات الحكم بمعناها الواسع . ومن هنا لايعتبر مجرد وجود مجلس تشريعي منتخب ظاهرة ديمقراطية ولا دليلاً على توفر الديمقراطية . وإلا لكانت كل الدول التي نعرفها ، في ما عدا السعودية ، دولاً ديمقراطية لأنها كلها تملك مصانع إنتاج القوانين التي يسمونها المجالس التشريعية المنتخبة . وإلا لصح زعم بعض المستشرقين أن الإسلام دين غير ديمقراطي لأنه أمر بالشورى ولكنه لم يأمر بان ينتخب المسلمون من بينهم مجلساً يتولى وضع القوانين . لا ... المجالس النيابية قد تكون ظاهرة ديمقراطية وقد لا تكون . يتوقف الأمر على ما إذا كانت أدوات لحماية مصالح الشعب وحرية أم أدوات لتقنين إرادة السلطة التنفيذية واستبدالها . من أين اذن تستمد المؤسسة التشريعية ما تستحقه نسبتها إلى الديمقراطية ؟ لا من كونها مؤسسة ، ولا من كونها منتخبة ، ولكن من مدى ما يتمتع به الشعب من حريات تمكنه من إبقاء تلك المؤسسة في خدمته ، أداة لتحقيق إرادته في مواجهة المؤسسة الأخرى المسماة السلطة التنفيذية . وليس تاريخ النظام النيابي إلا تاريخ كفاح الشعوب لفرض إرادتها على تلك المؤسسة التي انتخبوا أعضائها (٢١) . ولم ينف د . سيف الدولة أنه كان في مصر حركة وطنية قبل عام ١٩٥٢ ، وأنه ارتفعت في سمائها دعوات الإصلاح ، ولكنه في تقويمه لها لا يرى أنها كانت مؤهلة لإحداث تغيير جذري في الواقع القائم . فهو يقول : " كانت في مصر حركة وطنية ديمقراطية قبل ١٩٥٢ ، ولكنها تدور في إطار مدرسة اصلاحية وتقودها أحزاب الاقطاع والرأسماليين . وضد هذا التيار وتلك المدرسة بالذات وضد قياداتها قامت ثورة ١٩٥٢ بقيادة عبد الناصر . ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ ، وعبد الناصر ينتمي إلى الخط الوطني الثوري ، الذي يتميز أساساً عن الخط الوطنى الاصلاحى بأنه يعطي مشكلة التحرر أولوية على مشكلة الديمقراطية ، حين يتصدى لحل مشكلة الديمقراطية يعطي أولوية لجانبها الشعبى " (٢٢) .

وينتهى د . سيف الدولة في تقويمه للنظام قائلاً : " إن مجرد أن يصل شعب مصر في ظل دستور ١٩٢٣ ، وبعده ثلاثين عاماً من الممارسة ، إلى درجة من العجز تسمح لأعدائه بإهدار دستوره ، وإقصاء حزب أغليبيته ، ثم تحول دون ان يفرض إرادته دستورياً أو بثورة شعبية ، فلا يقوم بالثورة التي توافرت أسبابها الموضوعية إلا نفر من القوات المسلحة ، هو الدليل الحاسم على ان مشكلة الديمقراطية في مصر ، قبل عام ١٩٥٢ ، كانت قد وصلت إلى حد المأساة الشعبية " (٢٣) .

ويضيف مؤكداً : " يكاد يجمع فقهاء القانون العام على أن فشل النظام النيابي في عهد ما قبل الثورة كان أحد أسباب قيامها (سيد صبري ، مصطفى أبو زيد ، كامل ليلة ، عبد الفتاح ساير داير إلى آخرهم " (٢٤) .

ولا يفوت د . سيف الدولة تأكيد أن علة النظام النيابي الذي كان قائماً في مصر قبل ذلك عام ١٩٥٢ لا تكمن في الأشخاص الذين أفسدوا الحياة السياسية ، وإنما قبل ذلك وأهم منه في طبيعة النظام الليبرالي الذي كان قائماً ، فهو يقول : النظام المسمي نظام تمثيلي نيابي ليس نظام تمثيل نيابي بمعنى الكلمة . لأن أعضاء الهيئة التشريعية لا يمكن اعتبارهم ممثلين لا للمواطنين ولا للأمة . فمن ناحية هم لا يمثلون إرادة المواطنين لأنهم - في ما عدا الانتخاب - مستقلون استقلالاً تاماً عن المواطنين ... فالنواب لا يمثلون إرادة سابقة للمواطنين لأن هذا النظام لا يسمح للمواطنين بأن يريدوا غير ما يريده " النائب " . ومن ثم لا يمكن أن يقال إن إرادة المواطنين موضوع تمثيل أو نيابة في نظام يعتبر إرادتهم غير موجودة أصلاً . ومن ناحية ثانية فإن النواب لا يمثلون الأمة . وحكام البرجوازية هو إذن حكم الأقلية ، الصفوة ، مقطوع الصلة بإرادة الشعب " (٢٥) . وحول فكرة " المنافسة الحرة " التي تدعيها البرجوازية يقول : " لم تلبث الممارسة الطويلة صدق الوعد الليبرالي بأن مصلحة المجموع ستتحقق تلقائياً من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصلحته بدون تدخل من الدولة . فقد أدى إطلاق المنافسة بين الأفراد في عصر الندرة إلى أن تحولت (حقوق الإنسان) بالنسبة إلى أغلبية البشر في الدول الليبرالية - حتى نهاية القرن التاسع عشر - إلى مجرد (رخص) محررة على أوراق الدساتير والاعلانات بحياة غير متحققة في الواقع وغير قابلة للتحقق . حق الحياة رخصة تسمح لصاحبها بأن يعيش وتمنع قتله ، أما أن يموت جوعاً أو يموت مرضاً أو ينتحر يأساً من

الحياة (فهو حر) . الحق في إبداء الرأي رخصة بأن يتكلم ، أما أن يعرف ويتعلم ويتلقى العناصر الأولية ليكون رأيه ذا مضمون مفيد للآخرين ، وأما أن يملك أداة التعبير عنه ونقله إليهم ، فهو شأنه . الحق في التملك رخصة بأن يملك ما يشاء بدون حدود ، أما أن يكسب أو يهلك في السباق فهو و (شطارته) والعقد شريعة المتعاقدين ، ولو انطوى على غبن ، لأن القانون لا يحمي المغفلين " (٢٦) .

ويضيف مستشهداً بالفقيه الفرنسي موريس دوفرليه " إن عيب هذه النظرية هو قصورها ، إذ هي تتجاهل تراكم رأس المال الذي يؤدي إلى تراكم القوة السياسية ، ثم ينتقل التراكم المالي - السياسي عن طريق الإرث ويتضاعف حتى بالنسبة لمن لم يكونوا يستحقونه أصلاً . وهكذا مع تطور المجتمع الليبرالي تصبح حيازة رؤوس الأموال هي مصدر الثروة بدلاً من العمل أو الصناعة " (٢٧) . ويعقب د . سيف الدولة : " عندما تكون القوة السياسية متوقفة على القوة المالية نتيجة تراكم مالي لا يدخل فيه العمل ، فإن أولى مغالطات البرجوازية تصبح مفضوحة . هنا قوة مادية صرفة مجردة تماماً من أي عنصر إنساني أو فكري أو روحي هي التي تبني وتبقي وتحافظ على استبداد البرجوازية (٢٨) .

وأمام إضاح عجز النظام الليبرالي في مصر عن حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة حدة تفاقمها ، وفي مواجهة اليأس من إمكانية إصلاح الواقع القائم ارتد كثيرون إلى الأفكار السابقة لليبرالية ، واستعاد العديدون الذي كان طرحه الامام محمد عبده في مطلع القرن عندما قال : " لا ينهض بالشرق إلا مستبد عادل " وفي الإشارة إلى الردة التي ولدها اليأس من النظام الليبرالي المتداعي ، كمؤشر على بؤس الواقع الديمقراطي ، يورد د . سيف الدولة ما ذكره أحمد حمروش في كتابه قصة ثورة ٢٣ يوليو من أن الكاتب الأمريكي استيوارت ألسوب نشر مقالاً في صحيفة شيكاغو صن تايمز تضمن قوله : " إن إنعاشالديمقراطية في بلد كمصر ، يعيش فيه أغلبية الشعب عيشة أحط من عيشة الحيوانات ، لغو فارغ . وإن مصر لا تحتاج إلى الديمقراطية وإنما إلى رجل فرد ، رجل ككمال أتاتورك ليقوم بالإصلاحات الضرورية اللازمة للبلد . لكن مشكلة مصر في كيفية العثور على الديكتاتور ، إذ ليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتورية " .

كما يشير لمقال كان قد كتبه إحسان عبد القدوس بعنوان " إن مصر في حاجة إلى ديكتاتور .. فهل هو علي ماهر " (٢٩) .

ويختم حديثه عن " اسطورة المستبد العادل " بالقول : وكان المستبد العادل هو النموذج الذي يدعو إليه الإخوان المسلمون صراحة ، بل إن تنظيمهم منذ البداية قام على أسس من بينها التسليم بصحة هذه الفكرة كشرط لقبول الأعضاء على أساس " البعة والتسليم الكامل للقيادة " (٣٠) .

هكذا عالج د . عصمت سيف الدولة إشكالية القصور الديمقراطي في مصر قبل ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ ، ويمكن القول إنه من خلال تناوله الواقع السياسي في مصر قبل سنة ١٩٥٢ قدم تقويماً موضوعياً للنظام الليبرالي وأوضح نواحي قصوره ، وعجزه عن ان يحقق الديمقراطية السليمة ، وبخاصة بالنسبة لشعوب العالم الثالث ، حيث التفاوت الكبير في الإمكانيات الاقتصادية ، وبالتالي الاختلال الفادح في ميزان القدرات والأدوار . كما قدم شهادة غاية في الوضوح والمصدقية تؤكد أن الليبرالية في مصر كانت قد سقطت قبل الثورة ، وأن لا ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ و لا عبد الناصر يتحملان أدنى مسؤولية عن ذلك السقوط .

ونلاحظ أن د . سيف الدولة أغفل عاملاً مهماً من العوامل التي تسببت في إخفاق التجارب الليبرالية العربية كافة ، ليس التجربة الليبرالية المصرية فحسب . ذلك هو اختلاف الاقطاع والبرجوازية في الوطن العربي عنهما في أوروبا حيث النشأة و الدور ، وكذلك الدور التاريخي للدولة (السلطانية) في تحقيق الثروة والنفوذ والاحتفاظ بهما . فالإقطاع في الوطن العربي نشأ من خلال أعطيات سلطانية - كما ذكر د . سيف الدولة بالنسبة لسعيد بن محمد علي - والبرجوازية العربية تعود أصولها إلى واحدة من جماعات ثلاث : الاقطاعيين ، واعيان المدن - الذين هم في الأصل بيروقراطية الدولة السلطانية - ووكلاء الشركات الأجنبية - ولقد كانت غالبية الاقطاعيين واعيان المدن والوكلاء التجاريين من أصول غير عربية أو من " الأقليات " وكان لذلك كله تأثير شديد في هزال دور الاقطاع والبرجوازية في إقامة ديمقراطية ليبرالية في الأقطار العربية قياساً بالدور الليبرالي الذي لعبه الاقطاع والبرجوازية في أوروبا . وهذا ما لم يوله د . سيف الدولة الاهتمام الكافي .

ثالثاً : مرحلة الثورة (١٩٥٢ - ١٩٦١)

في بحث بعنوان " تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية " (٣١) ، فصل د . سيف الدولة ما بين السنوات التسع الأولى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦١ ، باعتبارها " مرحلة الثورة " والسنوات التسع الثانية ١٩٦١ - ١٩٧٠ باعتبارها مرحلة " عبد الناصر " والفارق الموضوعي بين المرحلتين ، من وجهة نظره ، أنه لا يمكن أن ينسب إلى ثورة تموز / يوليو ١٩٥٢ مفهوم واضح للديمقراطية فكراً وممارسة خلال المرحلة الأولى ، التي يرى انها تعكس " فهماً مضطرباً ومختلفاً ومتناقضاً " في حين " عبر الميثاق الوطني [الصادر في مطلع المرحلة الثانية] عن صياغات نظرية حول ان الديمقراطية هي النظام الذي يسمح بممارسة الشعب الايجابية للسلطة " (٣٢) . وفي سياق تناوله المرحلتين يبدو واضحاً أنه لا يعتبر عبد الناصر مسؤولاً وحده عن المرحلة الأولى ، فيما ينظر إليه باعتباره المسؤول عن المرحلة الثانية .

وخلال مرحلة الثورة ١٩٥٢ - ١٩٦١ كان عبد الناصر أولاً بين متساوين ، وفي حالات كثيرة نزل عند رأي أكثرية أعضاء " مجلس قيادة الثورة " وإن كان قائد المجلس الذي يقر له جميع الأعضاء بدوره القيادي . ويجلو د . سيف الدولة الغموض حول الدور القيادي لعبد الناصر بأن يقدم بداية شهادة موسى صبري في كتابه وثائق مايو الصادر سنة ١٩٧٧ - وهو كتاب لا يمكن أن يتهم بأنه مع عبد الناصر - حيث يقول : " إن عبد الناصر التزم بالعمل مع مجلس قيادة الثورة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦ ، وإنه فرض شخصيته على المجلس ، وأنه أثبت في أكثر قراراته أنه أبعد نظراً " ويقول : " بأن السادات وضع صوته في مجلس الثورة في جيب عبد الناصر تعبيراً عن الثقة المطلقة ، واقتناعاً كاملاً بأن عبد الناصر رجل عميق التحليل للأمر ، صائب الرأي في الوصول إلى قرار ، لا يتعجل ولا يصدر القرار إلا بعد دراسة كاملة من كل جوانبه " (٣٣) .

وفي إيضاح العوامل التي مكنت عبد الناصر من فرض شخصيته على المجلس يقول د . سيف الدولة : " لقد كان أكثر علماء وأوفى درساً وأعمق تحليلاً وأبعد نظراً وأصوب رأياً وأكثر ديمقراطية بكثير . كان قبل أن ينعقد المجلس بمثابة (سكرتير) لهم ، يجمع عناصر الموضوع ، ويحضرها ويبوبها ثم يعرضها ، وحين يعرضها كان استاذاً يعرض عليهم كل ما

يثيره الموضوع من آراء معارضة ، ثم بعد عرضه كان يستمع ، إلى كل الآراء بدون مقاطعة أو تسفيه أو استنكار أو استعلاء ، فإذا أبدى رأيه فهو يعرضه عرض العالم الدارس المحلل ، ويؤيده بحجته ، ولا يكتفي بل يعرض الحجج المضادة لرأيه ، ثم يصدر القرار . ليس هو الذي يصدره ، فلقد كانت القرارات في مجلس الثورة تصدر بالأغلبية . بعد كل هذا ثبت لأعضاء المجلس مرة بعد المرة أنه أصوبهم رأياً ، وأبعدهم نظراً ... ثم يتساءل : هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً في مجلس قيادة الثورة ؟ ... ويجب لا (٣٤) .

ويستطرد سيف الدولة : " كانت الديمقراطية السلمية من بين الأهداف الستة المعلنة لثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ . وأول ما يلاحظ أن تعبير " السلمية " يتضمن نقداً للديمقراطية كما كانت مطروحة ، في الفكر أو في التطبيق أو فيهما معاً ، قبل الثورة . ولكنه لا يفصح بداية عن بيان محدد لأوجه النقد تلك . كما أن تعبير " السلمية " المضاف إلى الديمقراطية ينطوي على وعدين متلازمين أعلنت الثورة عن التزامها بتحقيقهما . الأول : الإبقاء على الديمقراطية بما يعني اجتناب ما يناقضها من النظم الاستبدادية . والثاني : أن تكون مطهرة من أوجه النقد الموجهة ضمناً ، إلى ديمقراطية ما قبل الثورة . ولكن الوعدين كلاهما جاء مجردين من أي بيان يحددهما على المستوى الفكري أو التطبيقي أو عليهما معاً . فجاء شعار " الديمقراطية السلمية معبراً عن رؤية نقدية وبناءة ولكن غائمة وبالغة التجريد والغموض " (٣٥) .

ويعيد سيف الدولة التجريد والغموض إلى أن الثورة قامت تحت ضغط الحاجة الاجتماعية الملحة إلى تغيير نظام واضح الفساد قبل أن تكتمل لها رؤية فكرية نظرية للنظام البديل ... ويرى ان الثورة جاءت " وهي تحمل القصور الفكري والتنظيمي ما يثبت أنها الوليد الشرعي لمجتمع ما قبل الثورة . جاءت مضادة له في الاتجاه ، ولكن كما يضاد رد الفعل بدون ان يفقد الصلة به " ويذهب إلى أن الثورة قامت من غير " نظرية ثورية " ولا " منهج علمي " - يمكنها من معرفة واستخدام القوانين الموضوعية لحركة التطور الاجتماعي - ولما كان تحديد خصائص الأهداف الاستراتيجية من ناحية ، وتوقعها من ناحية أخرى ، مستحيلين من دون الرجوع إلى منهج علمي ، فإن ثورة ٢٣ تموز / يوليو لم تكن قادرة ، حين قيامها ، على أن تحدد شكل ومضمون الديمقراطية السلمية التي وعدت بها . وقد أدى عدم إمكان التوقع ذلك إلى خلاف كبير ، وصل إلى المواجهة العدوانية بين الثورة والمتقنين والقوى السياسية

العقائدية (التقدمية والماركسية بشكل خاص) . وكانت الثورة تتطور خلال هذه المرحلة تحت الرقابة النقدية المتطورة أيضاً من جانب المثقفين إلى أن وجد الطرفان نفسيهما في مواقع واحدة أو متقاربة بعد سنة ١٩٦١ (٣٦) .

ويرى في قانون الاصلاح الزراعي الأول - القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في أيلول / سبتمبر ١٩٥٢ - أنه " القانون الديمقراطي الأول في تاريخ مصر الحديث " . ذلك لأنه يتضمن محاولة لحل مشكلة الديمقراطية بالنسبة لأغلبية الشعب من الفلاحين . ولقد اتجهت تلك المحاولة اتجاهاين : اتجاهاً إلى الاقطاعيين للحد من قوتهم وكسر شوكتهم وتحطيم ما تراكم من هيبة طاغية في الريف . والاتجاه الثاني إلى الفلاحين لخلخلة القيود التي تكبلهم وتشجعهم على التمرد ، أو الفكاك من التبعية ، وتدريبهم على الجرأة على تحدي استغلالالملاك وهيبة الاقطاعيين " (٣٧) .

ولكنه يعتبر أن الاتجاه الأول كان محدود الأثر اقتصادياً وديمقراطياً حين نزل بالحد الأعلى للملكية إلى ٢٠٠ فدان فقط ، حيث إن القانون لم يمس شريحة أعرض من الملاك يبلغ عددها ٦٤٨٢٢ ، وهم الذين يملكون ما بين خمسة أفدنة ومائتي فدان . وهي الشريحة التي تعتبر موضوعياً أعدى أعداء تحرير الفلاحين ، لأنهم هم الذين يقومون بدور الوسيط والمقاولين بين الاقطاعيين والفلاحين ، وهم الذين يضاربون على الأرض بيعاً وشراءً ، وهم المرابون والذين يضاربون على حاجة الفلاح للأرض ، والأقرب إلى السلطات المحلية ، ووسطاء الانتخابات الذين يبيعون الأصوات . ولقد استفادت الشريحة المفسدة ، إذ بعد أن كانوا وسطاء السادة احتلوا مواقعهم في قهر الفلاحين وإذلالهم (٣٨) .

ويلاحظ د . سيف الدولة أنه إذا كان تحديد الملكية الأولى أبقى سيطرة الملاك غير الاقطاعيين ، فإن القانون في تنظيمه العلاقات الزراعية ، ومن خلال حصر عضوية الجمعيات التعاونية في صغار الفلاحين ، وبالنص على أن تكون عقود الايجار مكتوبة ، وخاصة بمن يملك أقل من خمسة أفدنة ، وبالزج بجموع الفلاحين في مواقف جماعية ايجابية يواجهون بها احتياجاتهم بدلا من علاقة الانتكال والتواكل التي اعتادوا عليها سنين طويلة ، بكل ذلك تعزز الجانب الديمقراطي في قانون الاصلاح الزراعي . كما يلاحظ أن عبد الناصر في خطبه المتواصلة حينذاك يركز على أن غاية الاصلاح الزراعي التخلص من الاستبداد

وتوفير الحرية السياسية للفلاحين ، مايعني أن الاصلاح الزراعي في وعيه مرتبط بمشكلة الديمقراطية التي كانت في ذهنه الهدف الأول من الاصلاح الزراعي (٣٩) .

ويقرر بهذا الخصوص : " ولقد كانت مشكلة الديمقراطية في ريف مصر تتلخص في كيف يمكن تشجيع الفلاحين على الاستقلال بإرادتهم عن المسيطرين عليهم اقتصاديا واجتماعيا ، وكان قانون الإصلاح الزراعي هو الإجابة التي قدمتها الثورة على هذا السؤال (٤٠) .

وشكل إصدار قانون الإصلاح الزراعي بعد شهر ونصف من الثورة بداية الخلاف مع الأحزاب ، كما وضع حداً لاحتمال اتفاق قادة الثورة وزعماء الوفد ، حين اتضحت معارضتهم للقانون . وكان قد برز اتجاهان في مجلس القيادة لدى دراسة دور الأحزاب ، فبينما كان عبد الناصر يقود دعاة إجراء الانتخابات بعد ستة شهور ، كان البغدادي - يناصر الأكثرية - يعارضون ذلك ، ويرون أنه لا يمكن أن يوكل لغير الثورة إنجاز الأهداف التي نادى بها ، وان قيادات الأحزاب لا يمكن ان تؤمن بأهداف لا تتفق ومصالحها ، وكتسوية للخلاف أخذ برأيه القاضي بمطالبة الأحزاب بتطهير ذاتها (٤١) .

وبعد أن فشلت الأحزاب في إقناع القادة بإجراءات التطهير التي اتخذتها صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب . وكان مستشارو الضباط من القانونيين : د . السنهوري رئيس مجلس الدولة ، وسليمان حافظ نائبه ، ود . سيد صبري استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة ، يشجعون الضباط على تحدي الدستور والأحزاب ، بحجة أنها ثورة ، وأن للثورة قانونها الخاص ، وانه لا مبرر للتمسك بالنصوص ، وان البلد في وضع ثوري ، وبحاجة إلى خطوات ثورية وإلى فقه ثوري (٤٢) .

ومما عزز هذا التوجه موقف فتحي رضوان ، عضو الحزب الوطني المشارك في الوزارة ، وجماعة الإخوان المسلمين ، وعدم مقاومة الأحزاب ، بما فيها الوفد . ولتداري الأحزاب عجزها انطلقت في حملة إشاعات ضد الثورة . ويقرر البغدادي أن ذلك ما أقنع عبد الناصر بعدم جدوى التعاون مع الأحزاب ، بحيث صدر قرار إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ في ١٠ / ١٢ / ١٩٥٢ ، وإعلان فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات في ١٦ / ١ / ١٩٥٣ تجري بعدها الانتخابات ، وقرار حل الأحزاب ومصادرة اموالها في اليوم ذاته (٤٣) .

وحول ما جرى يكتب د . سيف الدولة : " قبل أن ينقضي عام ١٩٥٢ رأت الثورة أن مشكلة الديمقراطية ليست مشكلة أشخاص فاسدين " بل مشكلة نظام فاسد ، وان حلها يكون بإسقاط النظام كله " ويذكر ان قرار إلغاء الدستور أعلنه القائد العام للقوات المسلحة محمد نجيب ، وانه صدر في ١٣ / ١ / ١٩٥٣ مرسوم بتشكيل لجنة من خمسين عضواً تعمل في وضع " مشروع دستور يتفق مع أهداف الثورة " . وأصدرت في ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ إعلاناً دستورياً ببيان نظام الحكم في فترة الانتقال عهد إلى مجلس قيادة الثورة بأعمال السيادة العليا (المادة ٨) . فبدا وكأن الثورة قد اختارت تأجيل حل مشكلة الديمقراطية إلى ما بعد فترة الانتقال (٤٤) .

ويلاحظ خالد محيي الدين في مذكراته أن مما شجع قيادة الثورة على تحدي قيادات الأحزاب ما استشعروه من تعاطف شعبي معهم ، كما تجلى ذلك خلال جولاتهم المتواصلة في مختلف المديريات وما لاقوه من استقبالات جماهيرية حافلة بالحماس والتأييد ، كما أكد ذلك الشعور لديهم انحسار توزيع جريدة المصري الوفدية بعد انتقادها وزير الداخلية سليمان حافظ (٤٥) .

وقبل أن ينقضي عام على ذلك تفجرت الأزمة داخل مجلس قيادة الثورة ، في ما بين اللواء محمد نجيب وبقية أعضاء المجلس حول صلاحيات الرئيس . لقد استغلت الأحزاب الفرصة محاولة استعادة السلطة التي خسرتها ، ورفعت شعار الديمقراطية وإعادة الحياة الدستورية ، وعودة الجيش إلى التكنات . والتفت من حول محمد نجيب لتخوض به المعركة ضد الضباط الشبان ، وانحاز خالد محيي الدين إلى القوى الرافعة للشعار ، ولاحت في الأفق نذر انقسام في الجيش وبوادر حرب أهلية . وعاشت مصر ما عرف بأزمة آذار / مارس ١٩٥٤ التي لعب فيها اتحاد نقابات العمال دوراً تاريخياً في حسم الصراع لمصلحة مجلس قيادة الثورة .

ونلاحظ أن العمال لم يكونوا حتى ذلك التاريخ قد حظوا بمثل ما حظي به الفلاحون من اهتمام ، إذ لم تقدم لهم الثورة في مجال تحررهم من استغلال أصحاب العمل شيئاً يذكر . وكان كل ما حصلوا عليه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع الفصل التعسفي ، والقرار الصادر في ١٦ / ٤ / ١٩٥٣ بحصر العمال العاطلين وعمل سجل لهم ، والتزام أصحاب

العمل بالإبلاغ عن طلبات العمل ، ومنع الوساطة ، وكفالة الدولة لمصروفات نقل العامل وأسرته من محل إقامته إلى حيث يقدم له العمل .

إلا أن ما تحقق للعمال - وإن كان محدوداً - جعلهم يدركون انعدام التناقض العدائي في ما بينهم وبين الثورة . الأمر الذي يرى فيه د . سيف الدولة دافع العمال الحقيقي لوقوفهم ضد دعاة الليبرالية في أزمة آذار /مارس ١٩٥٤ (٤٦) .

وبهذا تميز موقفه بإيجابية تجاه قيادة الثورة والعمال ، على النقيض تماماً من موقف الإدانة الذي اتخذته قادة اليسار يومذاك ، واتهامهم العمال بقصور الوعي وشراء عبد الناصر لقادتهم بثمن بخس ، كما ذهب إلى ذلك بعضهم في مذكراته (٤٧) ، الأمر الذي نفى حدوثه نفياً قاطعاً سيد مرعي في مذكراته مؤكداً أن قادة العمال رفضوا التجاوب مع يوسف صديق والشيوخيين عندما اتصلوا بهم ، واتخذوا قرار الإضراب على مسؤوليتهم (٤٨) .

وفي تعقيبه على أحداث آذار / مارس ١٩٥٤ يقول د . سيف الدولة : " اختار الليبراليون والماركسيون العودة إلى الليبرالية ، واختار الثوار الثورة . أما الماركسيون فلأنهم لم يكونوا من القوة بحيث يفرضون مذهبهم التقليدي في ديكتاتورية البروليتاريا أو مذهبهم المتطور في الديمقراطية الشعبية ، انحازوا إلى الليبراليين على أساس أن الليبرالية ، كما اعتقدوا ، تتيح لهم فرصة أكبر لتحقيق التناقض الطبقي وتعبئة الجماهير تحت قيادة الطبقة العاملة للاستيلاء - في النهاية - على السلطة ... وأصبح الصراع بين الليبراليين والثوريين ، فأى الفريقين كان ديمقراطياً ؟ ... كلاهما ... الأولون كانوا ديمقراطيين بالمفهوم الليبرالي ، والآخرين انحازوا للأغلبية المسحوقة المغيبة . هذا على المستوى الفكري ، أما على المستوى الواقعي ، نعني واقع مصر عند قيام الثورة ، فإن الأولين لم يكونوا ديمقراطيين بأي معنى ، وكان الثوار وحدهم هم الديمقراطيون ... وكان اختيار الليبراليين العودة إلى ما قبل الثورة يعني إبقاء المشكلة الديمقراطية في مصر بدون حل . وكان موقف الثوريين يتضمن - كحد أدنى - معرفة صحيحة بأين تقع المشكلة وإرادة متمسكة بضرورة مواجهتها وحلها ، حتى لو لم يكونوا في ذلك الوقت يعرفون على وجه التحديد العملي كيف تحل " (٤٩) .

ويعقب على ما أسفرت عنه المواجهة قائلاً : " على كل حال انتصرت الثورة وسقطت القرارات التي صدرت في مارس ، وبقي القرار ١٣ بتشكيل لجنة وضع الدستور وقرار ١٦ يناير عام ١٩٥٣ بإلغاء الأحزاب وتحديد فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات . واولثالثورة ظهرها للبراليين ، ولم تنق في متقفي الليبرالية ودعاتها قط بعد مارس ١٩٥٤ . وكانت تلك الظاهرة التي عرفت باسم (أزمة المتقفين) ... فهل كانت تلك بداية الديكتاتورية ؟ " ويجيب عن سؤاله مؤكداً : " لاشك في ان ذلك كان (ديكتاتورية) ساحقة ضد الأقلية الليبرالية التي حرمت من المساهمة في الحكم وسدت في وجهها بحزم وحسم طرق العودة إليه . أما بالنسبة إلى الشعب ، الذي لم يخسر شيئاً كان له من قبل ، فإن استئثار الحكام الجدد لم يكن يعني له إلا أملاً غامضاً في نيات الثورة وموقفها من الديمقراطية " (٥٠) .

بهذا التقويم لأزمة آذار/ مارس ١٩٥٤ وطرفي الصراع قد يكون د . سيف الدولة يعلن رفضه لليبرالية فكراً وممارسة ، في الوقت الذي لم يحسم فيه الأمر تجاه موقف الثورة من الديمقراطية . وهذا ما يوضحه موقفه من " أزمة المتقفين " وآثارها ، حيث يرى أنها كانت ذات آثار خطيرة على مشكلة الديمقراطية في مصر ، وعلى مقدرة الثورة وقياداتها على حلها . فمن ناحية أولى لم يقم المتقنون بدورهم التاريخي في البناء النظري للثورة ، وهو الدور الذي لم ينكره عليهم عبد الناصر قط ولم يدعه لنفسه من دونهم قط ، فبقي من دون إنجاز لمدة طالت أكثر مما يجب . ومن ناحية ثانية استمر أسلوب التجربة والخطأ يحكم موقف عبد الناصر في معالجته مشكلة الديمقراطية أكثر من تسع سنوات بعد الثورة . ومن ناحية ثالثة اعتمدت الثورة في إدارة الدولة وإنجاز مشروعات التنمية - بدلاً من المتقنين الذين قاطعوها وقاطعتهم - على التكنوقراطيين البيروقراطيين الذين لم يلبثوا أن تحولوا إلى طبقة جديدة عازلة تحيط بقيادة الثورة .

ويلاحظ أنها طبقة بحكم تكوينها ومصالحها من أعدى أعداء الديمقراطية في كل مكان ونظام . وان عبد الناصر استنفذ جهداً كبيراً في محاولة حل التناقض في ما بين الثورة واتجاهها ، وبين البيروقراطيين أعداء الثورة واتجاهها الذين لا تستطيع الاستغناء عنهم لأنهم البديل المتاح بعد مقاطعة المتقنين لها إثر أزمة آذار / مارس ١٩٥٤ (٥١) .

وموقف د . سيف الدولة الواضح من التعاطف مع الثورة وعبد الناصر ، وإن من غير انحياز ، في ما يخص إشكالية البناء الديمقراطي ، متميز من مواقف غالبية المثقفين العرب ، بمن فيهم كثيرون ممن يعتبرون أنفسهم ويعتبرهم كثيرون ناصريين ، كما انه يتميز من معظم المواقف الناقدة للتجربة بكونه مؤسساً على موقف مبدئي من الليبرالية بحكم كونه اشتراكياً أولاً ، وعلى دراسة واسعة وعميقة لمجريات الأمور وتحليل موضوعي لدوافع أطراف الصراع ، جعل صاحبه يراجع مواقفه ويعتذر عن انفعاله تجاه تحدي العمال الأفكار الموروثة التي لم يزل الكثيرون من المثقفين والسياسيين العرب أسرى لها .

والذي يراه د . سيف الدولة أن "هيئة التحرير" - أول تنظيم شعبي للثورة - لعبت دوراً في النصر الذي حققته الثورة في أزمة آذار/ مارس ١٩٥٤ . وفي تقويمه للهيئة يعتبرها "المشروع الديمقراطي الأول للثورة على سبيل حل مشكلة الديمقراطية" .

وقد نظر إليها من زاوية اشتراك الجماهير التي كانت غائبة ومغيبة ، في منظمة جماهيرية ، وشدت انتباه الجماهير للسياسة . واشتراك الجماهير في الهيئة - وإن كان شكلياً كما يقرر - إلا أنه أخرجها من الركود الذي كانت ترسّف فيه . ويقول : " باختصار إن الثورة لم تحل في تجربتها الأولى مشكلة الديمقراطية ، ولم تحقق شيئاً يهم الليبراليين . ولكنها - في مصر الشعب - اقتحمت كل المواقع ، وأيقظت النيام وحملتهم حملاً على أن يفتحوا اعينهم على القضايا العامة ، وأن يستمعوا إلى احاديث وانايد الحرية ... وكان ذلك إنجازاً ديمقراطياً كبيراً بصرف النظر عن بقي يقظاً ومن عاد إلى نومه ... أياً كان الأمر فلقد كانت مرحلة هيئة التحرير دليلاً لاشك في صحته على إصرار الثورة على حل مشكلة الديمقراطية على مستواها الأكثر حدة وهو المستوى الشعبي " (٥٢) .

وفي هذا التقويم الايجابي لهيئة التحرير يبدو د . سيف الدولة في نظر الكثيرين وكأنه " ملكي أكثر من الملك " ، فالرئيس عبد الناصر في أكثر من خطبة أشار إلى قصور " هيئة التحرير " كتنظيم شعبي ، وقد أخذ كثيرون ذلك على أنه إقرار من صاحب التجربة بفشلها . غير انه حين النظر في الموقفين يتضح انعدام التناقض بينهما ، ذلك لأن د . سيف الدولة إنما قوّم الهيئة من حيث إنه من خلالها فرض على الجمهور حضوراً غير مسبوق ، وأسمع كلاماً لم يعتد أحد على سماعه ، وما عاد غائباً ولا مغيباً ولا مجرد أصوات انتخابية تباع وتشتري

بشمن بخس . وإنما صار له حضور مطلوب من قبل الحكام ، الذين باتوا يسعون إليه ويستمدون منه الإحساس بالنقطة ، ويرهبون به خصومهم . بينما لم ينكر عبد الناصر الدور الإيجابي للهيئة الذي نوه به د . سيف الدولة ، وإن كان قد أشار إلى قصورها عن إداء ما كان يطمح إليه . ففي نقده كان كمن يتطلع إلى تطوير الهيئة لتكون أكثر فاعلية . ومما يوضح انقضاء التناقض بين وجهتي النظر قول د . سيف الدولة " يكفي دلالة على التقدم نحو الديمقراطية أن يقظة الشعب أثناء العدوان الثلاثي قد تجاوزت تنظيماتها - هيئة التحرير - وأثبتت بذلك أنها في حاجة إلى ما هو أكثر فاعلية من هيئة التحرير . وكان ذلك قمة النجاح الديمقراطي في حينه " (٥٣) .

وحول منع الأحزاب خلال المرحلة يرى د . سيف الدولة : " كان اختيار الوحدة الوطنية هو الذي حمل عبد الناصر على استبعاد التعدد الحزبي ، وهو الذي صاغ له هيئة التحرير إطاراً يجمع الشعب كله في هيئة واحدة ، وهو الذي صاغ له الاتحاد القومي جبهة تضم أفراد الشعب ويكون لكل واحد فيها حقوق سياسية متساوية مع الآخرين ... وكانت تلك دعوة مبررة في مرحلة التحرر الوطني ، فكانت الوحدة الوطنية في صيغة " هيئة التحرير مبررة ... في المرحلة التالية ، مرحلة الاتحاد القومي كانت الوحدة الوطنية مطلوبة من أجل التنمية " (٥٤) . ويشير بهذا الخصوص إلى أن عبد الناصر لم يرفض الحزبية من حيث المبدأ ، وأنه كان يرى إمكانية قيامها في المستقبل ، كما جاء في حديثه مع الصحفي الهندي كارنجيا في ١٧ / ٤ / ١٩٥٩ .

ويقرر د . سيف الدولة " أن عبد الناصر عبّر خلال المرحلة (١٩٥٢ - ١٩٦١) عن مواقف ديمقراطية لا تتفق مع موقف معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة . ويعطي مثلاً على ذلك الموقف من مشروع الدستور الذي قدمته اللجنة المكلفة بإعداده في ١٧ / ١ / ١٩٥٥ فهو يقول : " كانت اللجنة المشكلة في ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٥٣ (لوضع دستور يتفق مع أهداف الثورة) قد أنهت إعداد المشروع وقدمته إلى مجلس الوزراء . ولكن عبد الناصر رفضه وتولى هو شخصياً ، أو تحت إشرافه الشخصي ، وضع دستور ١٩٥٦ . إن الفرق بين المفهوم الديمقراطي الذي صيغ به مشروع الدستور المرفوض ودستور ١٩٥٦ (دستور عبد الناصر) يمكن ان يكشف عن معالم رؤية عبد الناصر للديمقراطية . كان مشروع الدستور

ليبرالياً خالصاً ، يعتمد اعتماداً كلياً على التمثيل النيابي كأسلوب وحيد لممارسة الديمقراطية .
والتمثيل النيابي يسلب الشعب أي دور ديمقراطي في ما بين فترات الانتخاب . وكان هذا
بالذات هو السبب الذي رفضه من أجله عبد الناصر " . ويستشهد د . سيف الدولة بمقاله
حول قصور النظام النيابي بما اتفق عليه فقهاء القانون الدستوري بمصر من أن " النظام
النيابي البحت يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب نوابه في فترات معينة منازل من دون أن
يفسح مجالاً ليمارس الشعب بعض سلطاته بنفسه أثناء هذه الفترة " (٥٥) .

ويضيف د . سيف الدولة : " من أجل إفساح المجال ليمارس الشعب بعض سلطاته بنفسه
أدخل عبد الناصر في دستور ١٩٥٦ ، ولأول مرة نظام الاستفتاء الشعبي ، المواد ١٢١ ،
١٢٢ ، ١٤٥ ، ١٨٩ ، من دستور ١٩٥٦ (٥٦) . ولكنه يتحفظ على استفتاء الشعب على
الدستور بقوله : " ومع أننا نعتبر الاستفتاء على الدستور أقرب إلى الديمقراطية مع صدوره
عن فرد أو من جماعة محددة أو مؤسسة نيابية ، فإننا لا نستطيع أن نتخذه دليلاً على أن
الشعب قد وضع الدستور أو اشترك في وضعه " (٥٧) .

وفي موضوع الاستفتاء الشعبي والنص عليه في دستور ١٩٥٦ - وكل من دستوري
٩٦٤ و ١٩٧١ من بعد - يستعرض د . سيف الدولة وجهات نظر فقهاء القانون الدستوري
المتباينة في الموضوع ، لينتهي إلى أن يقرر : " كل استفتاء شعبي يقع يقع مخالفاً للدستور هو
ستارديمقراطي للاستبداد أو - كما نسميه استبداد ديمقراطي - إلا الاستفتاء على الدستور
وتعديلاته " . وفي إيضاح صحة ما ذهب إليه يقول : " ذلك لأن الدستور هو القانون الأساسي
والأول ، بمعنى أن قبله لا يوجد تنظيم لكيفية اتخاذ القرارات التي تنصب على المجتمع ككل
وتمس حياة كل فرد فيه . وبدونه لا يوجد مجتمع منظم أصلاً . وبالتالي لا يوجد أية جهة أو
أحد له حق إصدار أو أحد له حق إصدار دستور أو تعديل ما لم يقبله الشعب " (٥٨) .

ثم يحدد الحالات التي يكون فيها الاستفتاء الشعبي غطاءً للاستبداد في ثلاث : أولاً أن
يكون وارداً على قرار محرم بنص الدستور . ثانياً : أن يكون مخالفاً لنص في هذا الدستور
. والثالثة : الثالثة الأثافي - أن يرد قرار لا يتفق مع المبادئ الأساسية التي نص عليها
الدستور (٥٩) .

كما يقرر د . سيف الدولة أن دستور ١٩٥٦ تجاوز الليبرالية مضموناً (وظيفة الدولة) وشكلاً (اسلوب المشاركة الشعبية) ، وانتقلت به الدولة من مؤسسة سلبية (ليبرالية) إلى مؤسسة فاعلة (اجتماعية) . ويعزز ما يقرره بنصوص المواد : (٤) أن التضامن الاجتماعي أساس المجتمع المصري . (٧) ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة . (٨) النشاط الاقتصادي حر على ألا يضر بمصلحة المجتمع ، أو يخل بأمن الناس ، أو يعتدي على حريتهم وكرامتهم . (٩) يستخدم المال في خدمة الاقتصاد القومي ، ولا يجوز أن يتعارض في طريق استخدامه مع الخير العام للشعب . (١١) الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون إداء وظيفتها الاجتماعية (٦٠) . والذي يراه د . سيف الدولة أن المفهوم الليبرالي الذي كان سائداً حتى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، والقائم على عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم يعد قائماً . وأنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) اتجهت كل الدول المتقدمة باتجاه التدخل في جميع الأنشطة الاقتصادية ، ومباشرة أنشطة اجتماعية لمصلحة الغالبية . وحول التحول المستجد كتب يقول : " الديمقراطية الاجتماعية هي النظام الذي يتجه إليه التطور الديمقراطي لكل النظم المعاصرة ، بخطوات ثابتة أو متعثرة منذ نهاية الحرب الأوروبية الثانية . وبالتالي يقوم موقف ثورة ٢٣ تموز / يوليو من الديمقراطية على ضوء المرحلة المعاصرة لها من التطور التاريخي للمفاهيم والنظم الديمقراطية . فيحسب لها أو يحسب عليها - ثانياً - مدى تجسيدها فكراً وممارسة لهذه المعاصرة " ويضيف موضحاً : " الديمقراطية الاجتماعية تعبير حديث عن مرحلة متطورة من الديمقراطية السياسية ، وليست معارضة أو مناقضة لها كما يوحي التعبيران " (٦١) .

وحول " مركزية السلطة " يقول : " يجب ان نعترف بأنه حيث تكون الدولة اشتراكية ، أي تقوم على توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة لإشباع الحاجات المادية والثقافية للشعب طبقاً لخطة مركزية شاملة ، فلا بد من مركزية السلطة . ويستحيل - دستورياً واقتصادياً - إقامة نظام اشتراكي بدون سلطة تنفيذية مركزية قوية تضمن تنفيذ الخطة في كل مجالاتها ، تأمر وتتابع وتراقب وتحاسب . من ناحية أخرى لا يعرف النظام الاشتراكي

المناصب الشرفية . لا يتفق معه منصب رئيس دولة لا يعمل ، أي لا يكون رئيساً للسلطة التنفيذية . ومن هنا فإن كل السلطات التي حولها دستور عام ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية سلطات طبيعية ومتسقة مع دوره في مجتمع يتحول إشتراكياً (٦٢) .

ومع أنه يقول هذا بالنسبة لما تضمنه دستور عام ١٩٦٤ فإنه يصدق أيضاً بالنسبة لدستور عام ١٩٥٦ إذ كان واضحاً منذ بداية الثورة التزام قيادتها ، وبلاذات عبد الناصر ، بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

ونلاحظ أن د . سيف الدولة يقدم التحليل العلمي المعاصر لمركزية السلطة ، متميزاً في ذلك من معظم مقومي التجربة ونقادها الذين يعتبرون ذلك من بعض التراث المصري في الحكم الذي تولد عن " مجتمع النهر " والذين اعتبروا مركزية السلطة في عهد الوحدة (١٩٥٨-١٩٦١) بين مصر وسوريا مؤشراً على التمسير ، مدعين أن " مجتمع النهر " فرض تراثه في الحكم على " مجتمع المطر " مما اعتبروه دليلاً على عدم أخذ الظروف القطرية السورية بالاعتبار ، متجاهلين أن عهد الوحدة كان قد تميز بأنه جاء بعد سقوط الليبرالية في سوريا وأنه شكل بداية عهد جديد ملتزم بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتغيير الجذري على مختلف الصعد .

وإذا كان د . سيف الدولة لم يشر إلى تجاوز دستور ١٩٥٦ مبدأ فصل السلطات الليبرالي ، فذلك لأنه كان قد قال رأيه في الموضوع في تناوله ما كان في فترة الانتقال ، واتهام عبد الناصر بالاستبداد خلالها ، حيث قال " إن كان المقصود بالاستبداد الاستئثار بالسلطة ، بمعنى أن تجتمع كل السلطات بيد واحدة ، فقد استبد عبد الناصر بالسلطة ابتداء من منتصف كانون الثاني /يناير ١٩٥٦ . أعلن هذا وصاغه نظاماً للحكم ، وسد به سداً حاسماً كل فرص العودة إلى السلطة أو المشاركة فيها في وجه الليبراليين واحزابهم . أما إذا كان المقصود الاستبداد بالشعب فإن شعب مصر لم يخسر عام ١٩٥٣ شيئاً كان له من قبل . ولم يكن يحكم ولا كان يشارك في الحكم ولم تكن لإرادته أثر يذكر في شؤون السلطة ، والصراع على توليها بين الأحزاب والقصر والمحتلين " (٦٣) .

ويلاحظ هنا أن عبد الناصر كان يرى أن مبدأ الفصل بين السلطات لم تثبت صحته في الخبرة العملية لمختلف النظم السياسية . وقد أشار لذلك في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ١٩٦٢/٧/٤ (٦٤) .

ويذكر د . سيف الدولة أن عبد الناصر كان له مفهوم للإتحاد القومي متميز عن بقية أعضاء مجلس القيادة ، إذ يرى أن يقوم على محورين أساسيين : عدم إباحة عضويته لعملاء الاستعمار والانتهازيين ، وألا تتاح عضويته إلا لمن ترشحه موافقه ومسالكه لهذه العضوية ، بحيث يكون تنظيمياً يقوم على أساس الانتقاء وليس الانتماء .

ولقد تضمن دستور سنة ١٩٥٦ النص على أن يتولى رئيس الجمهورية بيان طريقة تكوين الاتحاد القومي ، وعلى أن يرشح " الاتحاد القومي " أعضاء مجلس الأمة . إلا أن الدستور بدأ في النفاذ ، وفتح باب الترشيح لمجلس الأمة ، قبل أن يكون للاتحاد القومي وجود فعلي ليؤدي وظيفة دستورية . وفي ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ أنشأ الرئيس بقرار منه اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي مشكلة من : عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين ، لتضع أسس تشكيل الاتحاد القومي . ويرى د . سيف الدولة في ذلك مؤشراً على عدم استطاعة عبد الناصر تنفيذ مفهومه بالنسبة للاتحاد القومي ، بحيث أوكل الأمر للجنة تنفيذية وفق رؤية مخالفة ، بدليل انتقاده لطريقة تشكيله في خطابه يوم ٢٩ / ٥ / ١٩٦١ حيث ورد قوله : " وقد رأينا في الاتحاد القومي أنه حدث خطأ في التنظيم ، خطأ تنظيمي ، وأنا قلت هذا الكلام من أول يوم . الخطأ التنظيمي أن الرجعية ، والرجعية كلمة نسبية ، استطاعت أن تتسلل . وتبقى لها القيادة في كثير من منظمات الاتحاد القومي " (٦٥) .

ويذكر د . سيف الدولة أن انتباه جمال عبد الناصر إلى ضرورة التنمية الاقتصادية بدأ منذ بداية الثورة . وانه اختار اسلوب التنمية الرأسمالي بداية ، وأنه منذ تموز / يوليو عام ١٩٥٢ وحتى ٢٠ تموز / يوليو عام ١٩٦١ صدرت سلسلة متتابعة من التشريعات والقرارات التي كانت كلها تستهدف منح تسهيلات وتشجيعات ودعم مالي وقانوني للرأسمالية المصرية والأجنبية ، بقصد جلبها للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية . مثال قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذي منح رؤوس الأموال الأجنبية تسهيلات كبيرة ، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات والذي صدر خصيصاً لتشجيع رؤوس الأموال المصرية . وفي عام ١٩٥٦

على أثر العدوان الثلاثي ، قررت الثورة تمصير المؤسسات الأجنبية للدول المعتدية ثم البلجيك والاستراليين واليونانيين . وبذلك حررت رأس المال المصري من السيطرة الأجنبية ، وعولت عليه كثيراً في شأن التنمية . بل أن الرئيس عبد الناصر تولى الدفاع عن دور الرأسمالية في التنمية في خطب علنية عام ١٩٥٧ (٦٦) .

ويلاحظ ، مستشهداً بالدكتور اسماعيل صبري عبد الله في كتابه كتابات سياسية ، أنه منذ سنة ١٩٥٥ بدأت الدولة في إنشاء أجهزة التخطيط ، حين أقامت " لجنة التخطيط القومي " ، ثم أنشأت منصب وزير الدولة للتخطيط . وفي آب / اغسطس عام ١٩٥٥ صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٥٩ - ١٩٦٥/١٩٦٤ . وما كادت الخطة الخمسية الأولى تبدأ التنفيذ حتى تكشف قصور القطاع الخاص في تنفيذ الجزء الأسهل من الخطة ، فاستخلصت القيادة أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية بدون تغيير عميق في الهيكل الإقتصادي والعلاقات السائدة فيه ... وعندما تحقق عبد الناصر من ذلك أصدر سنة ١٩٦٠ قراراً بتأميم بنكي مصر والأهلي . وفي تموز / يوليو عام ١٩٦١ بدأت سلسلة قرارات التحول الاشتراكي . ويقرر د . سيف الدولة أنه كان للتجربة تأثير أكثر عمقاً في تفكير عبد الناصر (٦٧) .

عندما يصل د . سيف الدولة في استعراضه آخر المرحلة يقول : " في ساحة التنمية لا تجدي الكلمات الكبيرة ، ولا تفيد الشعارات الرنانة ، وتصبح كافة الحقوق والحريات الديمقراطية متوقفة في النهاية على كيفية ممارستها . وعلى عطائها العيني ... وفي هذه الساحة ، ساحة التطبيق ، اكتشف عبد الناصر أخطاء التجربة ... ووقف مرة أخرى عند مفترق الطرق : ديكتاتورية أم ديمقراطية ؟ واختار مرة أخرى الديمقراطية ... وكلفه اختياره " ثورة جديدة بكل معاني الثورة وأبعادها " (٦٨) .

وفي تقويم التجربة خلال المرحلة يقول : " لقد عاقت تجربة عبد الناصر حل مشكلة الديمقراطية في مصر معوقات تاريخية كثيرة . منها ما هو اجتماعي مثل التخلف العلمي والديمقراطي الكامن في الشعب نفسه نتيجة سنوات القهر الطويلة ، وتفشي الأمية وسيادة القيم القروية الذليلة . ومنها ما هو تاريخي مثل قيام ثورة ١٩٥٢ من دون تنظيم شعبي ، نتيجة لطبيعة النظام الذي كان سائداً قبل الثورة . ومنها ما هو حتمي مثل معارك التحرر الوطني

وما فرضته من قيود ووضعت من حدود للممارسة الديمقراطية . ومنها ما فرض على الثورة مثل محاولات التآمر عليها وما اقتضته تلك المحاولات من إجراءات صارمة للدفاع عنها . ومنها ما يسأل عنه غير عبد الناصر مثل نكوص القوى والعناصر الوطنية والتقدمية عن مساندة الثورة نتيجة خطأ في تحليل الأحداث وتقييم الثورة ذاتها " (٦٩) .

أما مسؤولية عبد الناصر خلال المرحلة فيحدها في اختلاط المفهوم الليبرالي للديمقراطية مع المفهوم الاجتماعي في فكر عبد الناصر ومواقفه ، بحيث كان يعالج مشكلة الديمقراطية حتى عام ١٩٦١ ، ويجرب حلها ، على ضوء مفهوم اجتماعي للديمقراطية متلبس بجرثومة أو جرائم المفهوم الليبرالي ، وثانيتها : المثالية ... والمثالية كأسلوب تتميز بالتجريد الفكري وإنكار الواقع الاجتماعي أو تجاهله وبتأثير ذلك أنجز أمرين متناقضين : إقامة مشروعات لحل مشكلة الديمقراطية مضمونها التغيير لمصلحة الغالبية المحرومة ، وإباحة التنظيمات السياسية للجميع . وثالثتها : ما أسماه د . سيف الدولة " الحياد المستحيل " القائم على تصور أنه بمجرد القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم تسترد الديمقراطية عافيتها وتقرض إرادتها ، وبالتالي لا يعود هناك داع لتدخل الدولة لنصرة فريق على آخر (٧٠) .

رابعاً : مرحلة عبد الناصر (١٩٦١ - ١٩٧٠)

يعتبر د . عصمت سيف الدولة الانفصال الذي وقع صباح يوم ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٦١ ، نقطة فصل حاسمة في موقف عبد الناصر من محاولة حل مشكلة الديمقراطية . وفي تقديره أن عبد الناصر عرف منذ بداية الانفصال أن غيبة او غموض المفهوم الديمقراطي هو نقطة الضعف الأساسية ، في الثورة التي مكنت الانفصاليين من ضرب الوحدة وليس قرارات الاشتراكية (٧١) .

وفي إيضاح ما يقصده يمضي قائلاً : من المهم والجوهري الانتباه إلى أن عبد الناصر حين طور مفهومه للديمقراطية ثورياً عام ١٩٦١ ، لم يتهم الرأسمالية وإنما اتهم المفهوم المثالي الذي حاول ان يجرد الرأسمالية مما هو جوهرها . اتهم خط الثورة ومفهومها الديمقراطي ، ونقد ذاته فقال : " إن الفكر الثوري في تلك الفترة وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفي مواجهة الظروف المحيطة به ، وقع

في الخطأ حين توهم أن الطبقة المحترقة التي كان لابد من أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن أن تقبل الوحدة الوطنية مع القوى الشعبية صاحبة المصلحة في الثورة ، وعانت في داخلها من عوامل الصدام بينالقوى الثورية بالطبيعة ، والقوى المضادة للثورة بالطبيعة مما أصابها بالشلل وأقعداها عن الحركة ، بل كاد أن ينحرف بها في بعض الأحيان عن الاتجاه الثوري الأصيل " (٧٢) .

ونلاحظ أن د . سيف الدولة في حديثه عن الأثر السلبي لغيبة أو غموض المفهوم الديمقراطي ، لا يقصد مطلقاً غياب الديمقراطية الليبرالية ، إنما قصد غياب ما يسميه " الديمقراطية الاجتماعية " المتمثلة بعزل القوى الرأسمالية والاقطاعية والمحافظة ، وتنظيم القوى صاحبة المصلحة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذا يقف د . سيف الدولة موقف التضاد من كل الذين يرون أن غيبة الحريات بالمفهوم الليبرالي كانت نقطة الضعف التي يسرت الردة الانفصالية .

وفي تقديرنا أن ما يقوله د . سيف الدولة حول غياب تنظيم القوى صاحبة المصلحة في التغيير الاجتماعي ، واعتبار ذلك " نقطة الضعف " التي يسرت الردة الانفصالية ، لا يتفق تماماً وحقائق الواقع في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة يومذاك . والعلة لم تكن فقط - ولا بالدرجة الأولى - في الإفساح في المجال للرجعية كما ذهب إلى ذلك الرئيس عبد الناصر في خطابه يوم ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ ، فالثابت أولاً أن الانفصال إنما كان انقلاباً عسكرياً بفعل تأمر خارجي دفع فيه اثنا عشر مليون دولار لزمرة المتآمرين من العسكريين والمدنيين ، وكان الدور الأمريكي والعربي اليميني كبيراً فيه . والثابت ثانياً أن جماهير الشعب العربي في سوريا تصدت للمتآمرين من اللحظة الأولى ودفعت ثمناً غالياً من الشهداء والجرحى والسجناء في التصدي للانقلابيين ومحاولة إعادة الوحدة طوال ما يقرب من عامين بعد الانفصال ، والثابت تاريخياً أن النظام الديمقراطي الذي كان قائماً في إيران على عهد محمد مصدق و " الجبهة الوطنية " لم يحل دون الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال زاهدي سنة ١٩٥٣ بتدبير أمريكي . ولا حال النظام الديمقراطي في تشيلي في عهد سلفادور اللندي دون نجاح انقلاب الجنرال بينوشيه سنة ١٩٧٣ بتدبير أمريكي . وفي حدود الواقع الموضوعي الذي كان في الإقليم السوري حينذاك نستطيع ان نجزم بأن القصور الديمقراطي

الذي لا ينكر كان عديم الأثر في الدافع للانقلاب الانفصالي ومحدود التأثير في نجاحه .
والذين يقولون بغير ذلك يفعلونه إما نتيجة عدم الإحاطة الوافية بالظروف التي كانت قائمة في
الإقليم ، وإما لأنهم يحاولون تحميل عبد الناصر ونهجه في الحكم المسؤولية التاريخية عن
مؤامرة انقلابية لم تعد أسرارها خافية (٧٣) .

ولقد أجاد د . سيف الدولة التوصيف بقوله : " هنا تجلت عناصر (الثورية) في جمال
عبد الناصر بأوضح ما يكون ، فواجه في عام ١٩٦١ ذات ثورة ١٩٥٢ وقادها مرة أخرى
بصلابة نادرة نحو درجة أعلى من مراتب الثورات " (٧٤) . وذلك بالانتقال من المفهوم
الليبرالي للديمقراطية إلى المفهوم الاشتراكي لها ، والتحول إلى القول : " أنه لا معنى
للمفهوم السياسي أو الحرية في صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو
الحرية في صورتها الاجتماعية " . وتميزت المرحلة الجديدة بأن عبد الناصر لم يعد مجرد
الأول بين متساوين ، وإنما كان قد أصبح الزعيم القومي صاحب الدور الأول في صناعة
القرار . ويذكر د . سيف الدولة بهذا الصدد : " أما أنها ثورة عبد الناصر فلأن عبد الناصر
هو الذي صاغ أفكارها وأصدر قراراتها وقاد عملية تنفيذها . لا يعني هذا أنه لم يشاور فيها
أحدًا ، بل شاورهم . الذين تكلموا وعارضوا (عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين
وزكريا محيي الدين) ، أما الباقون فعبروا عن مواقفهم بالصمت وعدم الاعتراض . ومن
استعان بهم عبد الناصر في صياغة ثورته في قوانين ، وكان من بينهم عزيز صدقي ، لم
يطلب إليهم رأيهم في مبدأ الثورة ، بل طلب رأيهم في كيفية تنفيذها " (٧٥) .

ولقد حدد عبد الناصر يوم ٤/١١/١٩٦١ قواعد التحول الجديد ، بحيث يتم تنظيم القوى
الشعبية على أساس من التمثيل الشعبي العريض والعميق في الوقت نفسه . وان يرتبط العمل
الوطني التقدمي بميثاق محدد يتضمن حصيلة التجارب الثورية التي عاشها الشعب . وان
الشعب نفسه هو الذي يتحتم عليه أن يقود التطور ويمارس سيطرة حقيقية على شؤون الحكم .
ولتنفيذ هذه الغاية بأبعدها الثلاثة جرى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٩ لسنة
١٩٦١ ، الصادر في ١٥ / ١١ / ١٩٦١ اجتماع " اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى
الشعبية " وفي تحقيق المهمة المسندة إليها اعتمدت اللجنة مبدأ " العزل السياسي " ، وأوصت
بعزل من تتعارض مصالحهم مع الثورة الاشتراكية . كما اعتمدت تحديد نسبة عضوية القوى

الاجتماعية في المؤتمر على أساس نسبة المساهمة في الدخل القومي والأهمية النسبية اقتصادياً . وهو الإجراء الذي ينتقده د . سيف الدولة بحجة أن اللجنة اتخذت مجتمع ما قبل التحول الاشتراكي وعاء لتحديد هذه النسبة ، ثم اعتبرت ان الواقع الحالي من البنية الاقتصادية يساهم في تحديد تطابق (المصلحة المستقبلية التي يتطلع إليها صاحب الموقع) (٧٦) .

وعلى أساس توصيات اللجنة صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بالعزل السياسي ، ورقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ بتكوين المؤتمر ، وتم انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية على أساس قانون الانتخابات رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ . وانعقد المؤتمر في المدة ما بين ٢١ أيار / مايو و ٣٠ حزيران / يونيو عام ١٩٦٢ ، وأقر الميثاق وأصدره بعد مناقشات طويلة ، وشارك في رئاسته جمال عبد الناصر وانور السادات وكمال الدين حسين . ويلاحظ د . سيف الدولة أن " أعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية " كما سمتهم اللجنة التحضيرية شاركوا على نطاق واسع في المؤتمر الذي أقر الميثاق وأصدره (٧٧) .

وفي تقويمه للمؤتمر وما دار فيه يكتب قائلاً : " الاسلوب الأمثل الذي صدر به الميثاق والقرارات التي اتخذت في تكوين المؤتمر الذي أصدره ، تمس مشكلة الديمقراطية في مصر في الصميم . لقد تضمنت الإجراءات الاقتصادية التي سبقت إصدار الميثاق مزيداً من التحرر لقوى الشعب العاملة . وطرحه على أكبر مؤتمر شعبي سياسي منظم في تاريخ مصر ، فبدلاً من إصداره بقرار جمهوري مثل القوانين التي سبقته ، يعبر بذاته عن اتجاه ديمقراطي لاشك فيه . واكثر من كل هذا دلالة ديمقراطية عبد الناصر ما دار في المؤتمر واللجنة التحضيرية من قبله في مناقشة ساهم فيها عبد الناصر بقسط وفير . وعلى قدر ما نعلم لم يحدث في تاريخ مصر ، ولا في تاريخ أي بلد آخر ، أن اهتم رئيس دولة وقائد بأن ينتخب الشعب ممثلين له ليعرض عليهم أفكاره ليناقشوه فيها ، قبل ان تعلن على الوجه الذي جرت به المناقشات الصريحة في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . كما لا يكاد يكون معقولاً أن ذلك الرئيس القائد الزعيم لا يستثني من عضوية المؤتمر أولئك الذين يعرف أن أفكارهم تدينهم فيقبل تحدي اللقاء معهم في مؤتمر علني ، تدور المناقشة فيه تحت سمع وبصر الشعب ، فيجادلونه ويجادلهم ويدافع عن موقفه المعادي لهم . ذلك لأن الرأسماليين والليبراليين وسدنتهم من المثقفين

والكتاب كانوا على أوسع نطاق في المؤتمر ، كما كانت البيروقراطية ممثلة على نطاق واسع " (٧٨) .

وفي تقويمه للميثاق الصادر عن المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يشير إلى أن الميثاق يحدد ثلاثة أسس لقيام الديمقراطية السليمة : الأول أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات والصراع الحتمي والطبعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله ، ولكن ينبغي حله سلمياً . والثاني أن الرجعية تتصادم مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها الثروة ، ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن تجاهله إلا بتجريد الرجعية من جميع أسلحتها . الثالث أن تحالف قوى الشعب العاملة ، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمتقنون والرأسمالية الوطنية ، هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل " (٧٩) .

كما يلاحظ أن الميثاق يتفق مع الماركسية في تشخيص مشكلة الصراع الطبقي إلى حد كبير ، ولكنه يختلف معها اختلافاً جذرياً في حل المشكلة . إذ هو يضع الحل في إطار سلطة الشعب ، ولا يذهب المذهب الماركسي في حل مشكلة الديمقراطية في إطار الصراع الطبقي الذي يعتبره قانوناً .

وينتهي د . سيف الدولة في تقويمه للميثاق إلى القول : " قطع الميثاق نهائياً ويحسم كل علاقة بين مفهوم الديمقراطية والمفهوم الليبرالي (البرجوازي) . وأصبح موقفه محدداً ، ولا ديمقراطية إلا في مجتمع اشتراكي ، ولا ديمقراطية على أي وجه في مجتمع رأسمالي مهما كانت أشكال الممارسة السياسية المتاحة للشعب فاقد الحرية أصلاً بفعل القهر الاقتصادي . وهو واضح الدلالة ولا يحتاج إلى مزيد من التعليق ، وإن كان في حاجة إلى تحديد لمفهوم الاشتراكية وهذا موضوع آخر . المهم ان مفهوم الديمقراطية في مرحلة عبد الناصر كما عبر عنه الميثاق ينفي نفياً حاسماً أو هام (وجود) ديمقراطية في أي نظام رأسمالي " (٨١) .

وينوه بنص الميثاق على ضمان نصف مقاعد التنظيمات الشعبية ، وعلى جميع المستويات بما فيها مجلس النواب ، للعمال والفلاحين ، باعتبارهم الأكثرية التي طال حرمانها . ويرى أن ذلك غير مسبوق . يذكر ان عبد الناصر برره بأنه سبيل حماية عدم تسلط طبقة الاقطاع

ورأس المال على الحكم - كما قال في مباحثات الوحدة الثلاثية مساء ١٩٦٣/٤/٩ - ويضيف معقباً بأن النص على ٥٠ بالمئة للعمال والفلاحين يدفع إلى تنمية جرأة التصدي للعمل العام بعد سنين طويلة من التعود على السلبية . " وبهذا يكون العنصر المبتكر من مفهوم الديمقراطية ، كما جاء في الميثاق ، من اكثر العناصر لزوماً في المجتمعات المتخلفة في العالم الثالث ومن بينها مصر ، حتى لو لم يكن ضمناً (بذاته) ضد تسلل الرجعية وانقضاضها " (٨٢) .

ويلاحظ د. سيف الدولة أن الميثاق لم يحدد كيف تتحالف قوى الشعب العاملة ، وكيف تستطيع أن تقيم " الاتحاد الاشتراكي العربي " . ويتساءل : وماذا لو رفضت القوى أن تتحالف ؟ . وفيما لو تحالفت فما هي تلك " الوحدة الوطنية " وما شكلها وما مضمونها ؟ .. أي وحدة وطنية وعلى ماذا على وجه التحديد ؟ ويقرر : " كل هذا جاء في الميثاق غامضاً وكان لهذا الغموض أكبر الآثار في محاولات التطبيق " . ولكنه يستدرك قائلاً : " بقدر ما أحاط الغموض بمفهوم الديمقراطية - في الميثاق - على مستوى التنظيم الجماهيري (الاتحاد الاشتراكي العربي) كان المفهوم على المستوى القيادي واضحاً . ونعرف أن من عناصر المفهوم الديمقراطي كما جاء في الميثاق تشكيل حزب (أسماء عبد الناصر طليعة الاشتراكيين) يتكون على أساس الانتماء وليس الانتماء ، يقود تحالف قوى الشعب العاملة ويكون تحت قيادة جماعية " (٨٣) .

كما يلاحظ أن الميثاق وضع في مرحلة كانت العلاقة مع الدول الاشتراكية قد توثقت وانفتحت مجالات التفاعل بين مصر وبينها ، ما مكن عبد الناصر من ان يجمع بين الخبرة المحلية خلال السنوات السابقة المعرفة بالتجارب الماركسية ، وبخاصة في أوروبا الشرقية ، واليوغسلافية على الأخص ، بحيث جاء الميثاق متأثراً بتجربة " الديمقراطية الشعبية " وليس بتجربة " ديكتاتورية البروليتاريا " السوفياتية . ويدلل على ذلك بأن المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ التي تحدد مهمة الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية شديدة القرب في دلالتها لمواد جاءت في دساتير دول شرق أوروبا : بلغاريا عام ١٩٤٧ ، ورومانيا عام ١٩٤٨ ، ويوغوسلافيا عام ١٩٤٦ (٨٤) .

ويرى د. سيف الدولة أن تشابه صيغة " تحالف قوى الشعب العاملة " كما جاءت في الميثاق مع الصيغة المعتمدة في يوغوسلافيا من عوامل قبول الحزب الشيوعي المصري والحركة الديمقراطية لتحرير الوطني " حدثو " حل نفسيهما والاندماج في حزب " طليعة الاشتراكيين " قابلات بالتخلي عن دور القيادة وعن فكرة الصراع الطبقي وديكتاتورية البروليتاريا (٨٥) .

وحين يأتي للممارسة في ظل الميثاق ومرحلة عبد الناصر يسجل د . سيف الدولة نقداً قاسياً فهو يقول : " نستطيع أن نقول ببساطة وبقين إن مفهوم الديمقراطية الذي ورد في الميثاق ، والذي تتميز به مرحلة عبد الناصر ، لم يطبق - في جانبه السياسي - طوال حياة عبد الناصر . أنشئ تحالف مع قوى الشعب العاملة ، ولكنه ليس التحالف الذي نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ولكنها ليست الاتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق . مارس الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أقيم مهمات سياسية ، ولكن ليست هي المهمات التي جاءت في الميثاق . أنشئ التنظيم السياسي الذي يقود التحالف ولكنه ليس التنظيم السياسي الذي جاء في الميثاق (٨٦) .

ويعيد ذلك إلى عدم إعمال القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ ، الخاص بعزل " من خضع لإجراءات التأميم " التي صدرت بها القوانين والقرارات الاشتراكية ، أي البرجوازية على وجه التحديد . ولأن الدولة غدت ابتداء من عام ١٩٦١ جهاز إدارة رئيسياً للاقتصاد ، وتملك القدر الأكبر من أدوات الانتاج ، وأقامت " القطاع العام " وأبقت إلى جانبه " القطاع الخاص " ، فإنها من حيث لا تقصد ، وعلى غير ماتريد ، يسرت تشكل حلف في ما بين برجوازي " القطاع الخاص " وبيروقراطي " القطاع العام " مضمونه تبادل المنافع . حلف يدير الدولة ، تحت القيادة وفوق الشعب . وسمي حينئذ " الطبقة الجديدة " أو - الطبقة العازلة - وقد تولى هذا الحلف تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي فسلبه سلطته ، كما تولى تعريف العامل والفلاح ، إذ اعتبر فلاحاً كل من يملك حتى ٢٥ فداناً ، واعتبر عاملاً كل من تتوفر فيه عضوية النقابات المهنية .

وهكذا انبرى الذين يحوزون ٢٥ فداناً في الريف أو حتى عشرة أقدنة ، فاحتلوا مقاعد الفلاحين في التحالف وطردوا ملايين العمال الزراعيين وعمال التراحيل والأجراء

والمستأجرين وصغار الملاك . وهكذا انبرى لاحتلال مقاعد العمال في التحالف وكيلو الإدارات ورؤساء الاقسام وخريجو الجامعات من الأطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين ، ومن إليهم من العاملين في المؤسسات والشركات (٨٧) .

ويلاحظ د . سيف الدولة : " لما أراد جمال عبد الناصر تصحيح هذا الوضع الشاذ ، عام ١٩٦٨ ، فأصدر بصفته رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي ، تعريفاً يقول إن العامل " هو الذي يعمل يدوياً أو ذهنياً في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ، ويعيش من دخله الناتج من هذا العمل ، ولا يحق له الانضمام إلى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية ، ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملاً وحصل على مؤهل جامعي وبقي في نقابته العمالية " . أما الفلاح فهو " الذي لايجوز هو وأسرته أكثر من عشرة أفدنة على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد ، وان يكون مقيماً في الريف " ... وحين جرت على أساسه انتخابات تشكيلات الاتحاد الاشتراكي العربي ، أوقف الحلف البيروقراطي الرأسمالي الانتخابات عند مستوى المؤتمر القومي الذي لايعقد إلا كل سنتين . أما لجان المحافظات واللجنة العامة واللجنة التنفيذية ، أي اللجان القيادية ، فقد تم تشكيلها " بالتعيين " تفادياً لتسرب فلاح أو عامل ، أي فلاح أو أي عامل ، إلى القيادة (٨٨) .

ويعدد د . سيف الدولة الطوائف التي تشكلت من بين عناصرها " الطبقة الجديدة " بادئاً بالمؤسسة العسكرية التي تصاعدت سلطتها بعد عام ١٩٥٥ وأصبحت دولة فوق الدولة . وامتصت قياداتها قدرأ لا بأس به من الدخل القومي ، فأصبح القادة العسكريون من بين قمم الأثرياء والمترفين والوسطاء في الصفقات المدنية والعسكرية ، ففسدوا هم أولاً ، وأفسدوا الحياة ثانياً . يليهم البيروقراطيون الذين تغير واقعهم من عناصر دولة راكدة إلى رجالات دولة ناشطة . والطائفة الثالثة الناشطون في مجال الخدمات ، كالوساطة والسمسرة وفي الاستيراد والتصدير والاستشارات والمقاولات .

أما الطائفة الرابعة ، فالكتاب والصحفيون وحملة الأقلام المباركون كل شيء . وخامس الطوائف ، ملاك الأراضي الجدد ، خدام الباشوات السابقين ووكلائهم ومدراء عزبهم (٨٩) .

وتحت عنوان " محاولة أخيرة " يذكر د . سيف الدولة : " ففي عام ١٩٦٥ كان يبدو أن جمال عبد الناصر قد يؤسس من محاولة حل مشكلة الديمقراطية على المستوى الشعبي من خلال جيل نشأ رأسمالياً بيروقراطياً ولم يزل . فأعلن يوم ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٦٥ أمام مجلس الأمة ، بعد ترشيحه رئيساً ، برنامجه للسنوات القادمة " . وستعرض د . سيف الدولة بإيجاز البرنامج الذي أعلن فيه عبد الناصر ضرورة تمهيد الطريق لجيل جديد يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية . جيل أكثر وعياً وصلابة وطموحاً ، والتأكيد على ضرورة فسح الطريق للجيل الجديد . ويضيف بأن عبد الناصر لم يقف عند حدود إعلان برنامجه وإنما باشر تشكيل منظمة " الشباب الاشتراكي " باستقلال تام عن " الاتحاد الاشتراكي العربي " . ويعلق على ذلك د . سيف الدولة : " ولأول مرة ترى مصر كيف يمكن ان يتم تكوين تنظيم سياسي تكويناً علمياً يختلط فيه النمو الفكري بالنمو الحركي . ونجحت التجربة نجاحاً فائقاً ، إلى درجة أنه في شباط / فبراير عام ١٩٦٨ ، بعد الهزيمة ، كانت هي القوة الوحيدة التي قادت الجماهير في مظاهرات صاحبة تطالب بمحاسبة المسؤولين ، ولم تستثن من المطالبة بالمحاسبة حتى جمال عبد الناصر نفسه . وكان ذلك برهاناً على أن أملاً شعبياً ديمقراطياً تقدماً قد بدأ في مصر ، وأن الثورة - أخيراً - قد أنجبت جيلها . أما عبد الناصر فقد تجاوز ما أصابه من أبناء ثورته ، واستجاب لندائهم ، وأصدر بيان ثلاثين مارس متضمناً ما كانوا يطالبون به . أما البيروقراطية - المعششة - في الإتحاد الاشتراكي العربي فقد أفرغها المولود الجديد الذي شب مبكراً على الطوق ، فأصدر أمين عام الإتحاد الاشتراكي العربي (علي صبري) قراراً بتجميد نشاط منظمة الشباب ، وطرده خيرة شبابها من صفوفها . وضربت التجربة الجديدة الوليدة ... إلى حين " (٩٠) .

وفي تقويمه لتجربة عبد الناصر يسجل د . سيف الدولة أربع ملاحظات :

الأولى : كانت الثورة قد خطت خطوات كبيرة في نطاق اتجاهها الديمقراطي العام ، نحو تحرير الفلاحين والعمال ، واستعملت كل الأساليب التي خطرت على بالها لإخراج الشعب من سبيله . ولكن البيروقراطية المتحالفة مع الرأسمالية الطفيلية اغتصبت المؤسسات الشعبية وسيطرت عليها وسخرتها لمصلحتها ، فأصبح كل منها منذ نشأته وإلى أن قضى أداة تابعة للسلطة التنفيذية (٩١) .

الثانية : من بين الانجازات الديمقراطية للثورة كان الإنجاز البشري أروعها ، لأنه استولد الشعب العملاق جيلاً يقظاً ، واليقظة الشعبية أولى شروط الديمقراطية نظاماً والديمقراطية ممارسة (٩٢) .

الثالثة : الجرائم التي ارتكبت ضد بعض المواطنين الذين قبض عليهم خلال مراحل متفرقة من حكم عبد الناصر ، هي أولاً جرائم معاقب عليها بأقصى العقوبات إلى حد الإعدام بمقتضى القوانين ذاتها التي تشكل ركناً من أركان نظام عبد الناصر . وهي ثانياً ، تقع في كل مجتمع وفي كل نظام ، ومهما بلغت بشاعتها لا تؤثر في طبيعة النظام ذاته . ثم إن تلك الجرائم قد تحددت مسؤوليتها قضائياً على عاتق الذين كانوا في ظل حكم عبد الناصر يناهضونه ويقومون دولتهم العسكرية فوق دولته المدنية . ثم إذا قيل انه لم يفعل شيئاً نقول : إن عبد الناصر هو الذي صفى المؤسسة العسكرية وقدم أعضائها للمحاكمة . وفي حياته قضى على شمس بدران ، عميد المجرمين في القوات المسلحة وصلاح نصر ، عميد المجرمين في المخابرات العامة ، بعقوبات جسيمة بعد محاكمات عادلة ، فيما قام السادات بالإفراج عنهما (٩٣) .

الرابعة : صراع عبد الناصر مع الإخوان المسلمين والشيوعيين لا علاقة له بمشكلة الديمقراطية في مصر ، وغنما كان صراعاً على السلطة ، والصراع على السلطة ليس لعبة رياضية . إن كلاً من الشيوعيين والإخوان كان حزباً منظماً يواجه دولة منظمة يقودها عبد الناصر . وقد قدر الإخوان ودبروا وخططوا وجهزوا وأعدوا ما أستطاعوا من عدة لإسقاط عبد الناصر . ولو نجح أي منهما - الشيوعيون والإخوان - بما دبر وخطط لقدموا عبد الناصر وكثيرين من رفاقه إلى المشانق ، أو لو نجحت محاولات اغتياله . اختاروا إذن قواعد الصراع بالعنف فتحداهم إليها وسحقهم بدلاً من أن يسحقوه . وقد يكون من حقهم الانساني أن يتألموا ، ولكنهم لا يستطيعون أن ينسوا أن عبد الناصر ما خالف قواعد الصراع التي اختاروها . ولا علاقة لشعب مصر بتلك القواعد وصراعاتها الدموية من اجل الاستيلاء على الحكم . أي لعلاقة لتلك القواعد وصراعاتها بمشكلة الديمقراطية في مصر ، فلا توجد دولة في العالم تقبل ان يسقطها أعداؤها بالعنف خشية أن تنتهم بأنها غير ديمقراطية (٩٤) .

خامساً : مرحلة السادات (١٩٧١ - ١٩٨٠)

لم يتناول د . عصمت سيف الدولة المرحلة الرابعة من تجارب مصر الديمقراطية بإسهاب ، كما فعل بالنسبة للمراحل الثلاث السابقة . ويعود ذلك في تقديرنا إلى أنه اعتبر مرحلة السادات ردة على كل من مرحلة عبد الناصر ومرحلة الثورة بإتجاه إعادة الاعتبار للمفاهيم الليبرالية التي كانت سائدة قبل سنة ١٩٥٢ . ولما كان قد قال كل ما يريد بالنسبة للمرحلة الأولى والنظام الليبرالي الذي كان قائماً فيها فإنه قصر حديثه في المرحلة الرابعة بصفه خاصة على المستجدات خلالها ' والتي لم يكن لها مثيل في المرحلة الاولى .

ونلاحظ أن د. سيف الدولة اهتم بدستور عام ١٩٧١، الصادر في بداية عهد السادات وبإشرافه ،منبهاً إلى عنوان الباب الأول من الدستور " المقومات الأساسية للمجتمع " وقد تضمن الفصل الثاني منه " المقومات الاقتصادية " ، النص على تنظيم الاقتصاد القومي وفق خطة تنمية شاملة تضمن زيادة الدخل وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالإنتاج ، وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق في الدخل (المادة ٢٣). وينتهي إلى القول : " نشهد لدستور ١٩٧١ الذي صدر في ١١ أيلول /سبتمبر ١٩٧١ بأنه إذ صاغ القواعد العامة للتحويل الاشتراكي أحكاماً فيه وحصنها ضد المساس والإهدار ووضعها تحت حماية قانون العقوبات ، قد فتح الباب لمزيد من التحويل الاشتراكي ، وأنه لم يكن ردة على دستور ١٩٦٤ ، بل كان امتداداً واستمراراً له في هذا الشأن . وهو ما يعني أن الدستور قد فتح الباب للمزيد من الديمقراطية " (٩٥).

وعندما يأتي لمناقشة " الانفتاح " يتحفظ على القول بأنه انفتاح اقتصادي ، وإنما يعتبره مقدمات مبكرة لانقلاب على المقومات الأساسية للمجتمع كما وردت في دستور ١٩٧١ فهو يقول : " بعد أن أعلنت الحكومة لأول مرة بيانها أمام مجلس الشعب (٢١ نيسان / ابريل) عن الانفتاح الاقتصادي ، انبرت لجنة مشتركة من مجلس الشعب ووضعت برنامجاً اقتصادياً شاملاً للانفتاح الاقتصادي بقصد (تغيير المقومات الأساسية للاقتصاد المصري) ، أي تغيير الفصل الثاني من الباب الأول من الدستور الذي عرضنا من قبل أحكامه ... أليس من حقنا إذن ، أن نسمي تغيير الدستور بغير الطرق الدستورية انقلاباً " (٩٦) .

وفي مناقشة مواد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - قانون تنظيم استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة - يلاحظ أن القانون نص على جواز مشاركة المصريين - مقيمين وغير مقيمين - للأجانب والعرب في مشاريعهم الاستثمارية ، ما اعتبره تحايلاً لتمكين الرأسمالية المصرية من معاودة نشاطها خلافاً لأحكام الدستور والقوانين السارية المفعول . كما يلاحظ أن القانون عندما أباح للمستثمرين الاجانب والمصريين اذ شاركوهم ، حيازة أية مساحة من الأراضي ، ولو بلغت عشرات الألوف من الأفدنة ، بإيجار يمتد إلى خمسين سنة ثم خمسين أخرى ، إنما خالف بشكل صريح القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي نص على أنه "لا يجوز لأي شخص هو وأسرته التي تشمل زوجته وأولاده القصر أن يحوز بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأية طريقة أخرى مساحة تزيد على خمسين فداناً من الأراضي البور والصحراوية" (٩٧).

وفي ما يتصل بنظام الحكم ينيه د . سيف الدولة إلى أن دستور عام ١٩٧١ أعطى رئيس الجمهورية "بالإضافة إلى السلطات التي كانت له في ظل دستور ١٩٦٤ ، سلطات لاحدود لها ، ولا مثيل لها ، في أي دستور سابق في مصر ، أو معاصر في أية دولة متقدمة في العالم . ذلك لأن الدستور أنشأ وظيفة جديدة أسندها إلى رئاسة الجمهورية هي وظيفة رئيس الدولة . في الدستور السابق كانت صفة رئيس الجمهورية تخوله حق تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية . في الدستور الحالي أصبحت سلطة داخلية ... ان رئيس الجمهورية الذي هو رئيس السلطة التنفيذية - قد أصبح أيضاً حكماً بين السلطات وفوقها جميعاً (المادة ٧٣) ... أصبح بإمكانه ، بصفته رئيساً للدولة ، أن يحل محل مجلس الشعب ، والقضاء ، وأن يتدخل في أي شأن من شؤون أية سلطة " ليضمن تادية دورها في العمل الوطني " المتروك لتقدير سيادته . كما خولته المادة (٧٤) سلطة اتخاذ الإجراءات التي يراها وأستفتاء الشعب عليها مباشرة ، إذا " قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة في أداء دورها الدستوري " (٩٨) .

ويضيف د. سيف الدولة موضحاً : " وهذا كله ، من أول الخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية إلى آخر الخطر الذي يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري متروك لتقديره ... وماذا في هذا ؟ فيه أن رئيس الجمهورية ، بصفته رئيساً للدولة ، يستطيع - إذا أراد - أن

يحل محل كافة المؤسسات الدستورية لأن له أن يمارس سلطته هذه حتى في حالة قيام المؤسسات الدستورية وعدم وجود أي عائق يعوقها .

إن واحداً من أساتذة القانون الدستوري في جامعة القاهرة لم يجد ما يقوله تعليقاً على هذه المادة إلا الدعاء (بصدق وعمق) بالألا تستعمل (٩٩) . ولقد سمع دعاؤه... فالواقع أن الرئيس أنور السادات لم يستعمل حتى الآن - ١٩٧٧ - السلطات المخولة له في هذه المادة ... وهذا ما يعني أننا لانناقش ديمقراطية الرئيس ، بل نناقش ديمقراطية النظام . والنظام هنا يفسح المجال بدون قيود لقيام دكتاتورية فردية مطلقة" (١٠٠).

وحول التنظيم السياسي في المرحلة الجديدة يلاحظ د. سيف الدولة أنه في أيار /مايو عام ١٩٧١ بدأت تصفية " الاتحاد الاشتراكي العربي " بأن الغي التنظيم السياسي داخله ، ثم حلت جميع وحداته بقرار من رئيسه . وفي تبيان النهج الذي أعتمد في استكمال عملية التصفية يقول : " لقد عاصر الرئيس أنور السادات التجربة منذ بدايتها ، وكان مشرفاً على إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي ، فهو يعلم حقيقته تماماً منذ ولادته إلى أن أصبح رئيسه . ونستطيع أن نجزم بأن الرئيس أنور السادات لم يكن مؤمناً بالاتحاد الاشتراكي العربي ، فكرة وتنظيماً . وآية هذا مقاله من أنه لو كان الامر بيده عام ١٩٥٦ أنشأ الأحزاب (حديثه المنشور يوم ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦) . على كل حال فإنه بادر إلى حله بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، وأعاد انتخاب وحداته حتى اللجنة المركزية . ثم لم ينشئ اللجنة التنفيذية العليا قط . أنهى دور المؤتمر القومي ، فتولى تعيين وإعفاء أمناء اللجنة المركزية . وقد انتهى الامر عن طريق تقسيم اللجنة المركزية إلى ثلاثة تنظيمات ، ثم تم تحويل التنظيمات إلى أحزاب (١٠١) .

ويدقق د. سيف الدولة في موضوع عقد معاهدة الصلح مع إسرائيل والاستفتاء عليها ، فيقول ؛ " في يوم ١٦ مارس ١٩٧٩ وقع رئيس جمهورية مصر العربية اتفاق سلام مع دولة إسرائيل ، وأصدر به القرار الجمهوري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ ووافق عليه مجلس الشعب بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٧٩ فأصبح الاتفاق نافذاً ، وله قوة القانون طبقاً للمادة ١٥١ من الدستور ، بدون حاجة إلى إستفتاء الشعب فيه . ومع ذلك فإنه قد طرح الاتفاق الذي أسمى " معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية " على الاستفتاء الشعبي يوم ٢٠ إبريل ١٩٧٩ " (١٠٢) .

ومادام الاتفاق قد أصبح بحكم القانون نافذاً قبل الاستفتاء عليه ، فإن الاستفتاء من وجهة النظر الدستورية لايعتد به ، ولا يعتبر أستفتاء أصلاً . ولكن الاستفتاء الذي أجري دونما حاجة قانونية إليه إنما قصد به تحميل الشعب العربي بمصر معاهدة لم يكن طرفاً في عقدها ، وتمكين من عقدها من الادعاء بأنها حظيت بقبول شعبي بنسبة ٩٩,٩ بالمئة وإبراء ذمتهم أمام التاريخ . ويعتبر د. سيف الدولة هذا أشد أنواع (الاستبداد الديمقراطي) . ذلك لأن الاستفتاء الذي جرى من الصنف الذي اعتبره (ثالث الاثافي) في تحديده للاستفتاء الذي يكون غطاء للاستبداد (١٠٣) .

ومع أن " المعاهدة " أقرت وأعتبرت قانوناً بموجب المادة (١٥١) من دستور ١٩٧١ ، إلا أنها برغم ذلك مخالفة للدستور المصري . ذلك لأنه حين وقعت المعاهدة كان في مصر دستوران ، صدر كل منهما عن طريق الإستفتاء الشعبي . أول الدستوريين والاسبق في الصدور هو الدستور الاتحادي الذي أستفتى فيه الشعب ووافق عليه بأغلبية كاسحة ، وبه قامت دولة الاتحاد بين سوريا ومصر وليبيا ، الدستور الثاني خاص بمصر . ولم تطبق كل أحكام الدستور الاتحادي ، ومع ذلك فإن القواعد الدستورية لاتلغي بمخالفتها أو الامتناع عن تطبيقها ، ولاتسقط بالتقدم ، ولايلغي الدستور الاتحادي ، إلا بإستفتاء شعبي آخر (المادة ٦٨ من الدستور ذاته).. والدستور الاتحادي قائم في مصر ملزم لحكامها . وبرغم ذلك فقد طرح على الاستفتاء الشعبي في مصر قرار محرم تحريماً قطعياً بصريح نصوص الدستور الاتحادي الذي أصدره الشعب يوم أول أيلول /سبتمبر عام ١٩٧١ . فقد تضمن إعلان بنغازي ، الذي أستفتى فيه كجزء من الدستور ، النص الآتي : " قرر الرؤساء الثلاثة بالإجماع مايلي :

١- أن تحرير الارض المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن تسخر في سبيله الامكانيات والطاقات.

٢- أنه لاصح ولاتفاوض ولا تنازل عن أي شبر من الارض العربية .

٣- أن لاتفرط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها (١٠٤).

وبعد أن يسجل د. سيف الدولة أكثر من مخالفة دستورية ينتهي إلى القول : "ماذا كانت النتيجة بالنسبة إلى الديمقراطية...؟لانريد أن نعيد ماقلناه عن فترة ما قبل ١٩٥٢ أوفترة ١٩٥٢-

١٩٦١ . ان كل عوائق الديمقراطية تعود اليوم بعودة (سيطرة رأس المال) إلى الحكم وسيطرة الرأسمالية على الشعب " (١٠٥).

ويضيف موضحاً : " ان أغلبية شعب مصر تحولت ، تحت وطأة الإفكار الذي جاء به الانفتاح ، إلى شعب جائع ،همه الاول البحث عن لقمة العيش ، مشغولة بمحاولة المحافظة على الحياة ، مايؤثر تأثيراً سلبياً في مقدرتها على المشاركة في الحديث عن الديمقراطية أو ممارستها . الديمقراطية الآن ، بالنسبة إليها . وبأي مقياس علمي ، هي أن تأكل وتشرب وتسكن لتستطيع بعد ذلك - ليس قبل ذلك - أن تساهم ايجابيا في التنظيمات والأحزاب والانتخابات . أي أن مشكلة الديمقراطية الآن ، بالنسبة إليها ، وبأي مقياس علمي ، قد تراجعت ، فلم تعد مشكلة ممارسة ايجابية في اتخاذ القرارات السليمة ، بل عادت مشكلة (تحرر) ... تحرر من الجوع " (١٠٦) .

ويحدد د . سيف الدولة تصوره للواقع الديمقراطي مصرياً وعربياً وفي العالم الثالث أواخر السبعينيات قائلاً : " إن المفهوم العلمي والواقعي للديمقراطية الآن هو الاتجاه إليها ، وتطوير المجتمع ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً إلى أن تتحقق كاملة ، حين تتحقق شروطها الموضوعية والذاتية كاملة . يضاف إلى هذا أن مشكلات الديمقراطية تراكمت منذ عشرات السنين أو القرون ، فهي لن تحل في بضع سنين . ومن المثالية الظالمة مطالبة أي نظام بان يحلها في بضع سنين ، إنما تقاس ديمقراطية أي نظام بقدر المكاسب الديمقراطية التي تحققت . وهذا يعني انه قبل عد الخطوات المتقدمة أو المتعثرة لابد من تحديد اتجاه تلك الخطوات ، فهل هي في اتجاه الديمقراطية أو أنها في الاتجاه المضاد والمنحرف " (١٠٧) .

خاتمة

هذا أهم ما تضمنته أدبيات د . عصمت سيف الدولة حول الديمقراطية فكراً وممارسة ، باستثناء كتابين للكاتب الكبير في الموضوع : الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي (الصادر عن دار الطليعة في بيروت ١٩٧٠) وكتاب : (النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية) (الصادر عن دار القاهرة للثقافة العامة سنة ١٩٧٦) . وفي حدود ما أطلعنا عليه نستطيع القول بأن عصمت سيف الدولة قدم ما أثرى المكتبة العربية بعامة ،

والقومية منها بخاصة وأسهم إسهاماً كبيراً في سد النقص الذي كانت تعانيه المكتبة القومية في موضوع الديمقراطية ، من خلال إجاباته عن كثير من الأسئلة التي كانت تراود المنتمين للحركة القومية العربية ولم يجدوا لها إجابات وافية عند المفكرين القوميين الرواد . وفي يقيننا أن ما قدمه د . سيف الدولة وإن كان خاصاً بما كان في أمس ، إلا أنه من أهم ما تحتاجه الأمة العربية هذه الأيام ، حيث الدعوة للديمقراطية على كل لسان . وإن في استيعاب مقاله حول الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية ما يساعد في تصويب الرؤية لتحديد الاسلوب الديمقراطي الذي يمكن باعتماده أن يستعيد الجمهور العربي دوره الغائب والمغيب ، وهو أهم ما تحتاجه الأمة في مواجهة تحديات العولمة المنذرة بإعادة شعوب العالم الثالث ، والشعب العربي في مقدمتها ، في القرن الحادي والعشرين إلى ما كانت عليه حالها في القرن التاسع عشر من تبعية خارجية واستبداد داخلي وتخلف ديمقراطي . وما قاله د. سيف الدولة أواخر السبعينيات يصدق عموماً أواخر التسعينيات ، وهذا ما يؤكد صحة ما قلناه في المقدمة من أن لأدبيات د . سيف الدولة حول الديمقراطية بعداً مستقبلياً ، وإن هذه الدراسة لم تأت فقط لإلقاء ضوء على ما كان بالأمس وإنما بهدف الإسهام في تبديد الظلام الذي يلوح في أفق المستقبل .

هوامش

(١) كتب الدكتور سيف الدولة يقول : أشهد ان الهتاف قد استفزنا - وكنا شبابياً ندعي الثقافة ونؤيد الثورة معاً - حتى كدنا نلقي بأنفسنا إلى التهلكة تحدياً للعمال الأشداء الذين يتحدون أفكارنا الموروثة بصيحتهم " تسقط الحرية " ولكننا الآن بعد قدر من النضج ، كأثر من آثار العلم والتعلم ، نتذكر فنسأل : ماهي الحرية التي هتف العمال بسقوطها في مارس ١٩٥٤ ؟ ونجيب : إنها ذات الحرية التي رفع الليبراليون نواها في مجلس قيادة الثورة ، ونقابة المحامين ... إنها الحرية في مفهومها الليبرالي . انظر : عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧) ، ص ٧١ .

(٢) عصمت سيف الدولة ، نظرية الثورة العربية (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧١) ص ٤٠٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٤١ .

- (٥) المصدر نفسه ، ص ٤٤٣ و ٤٤٢ .
- (٦) عصمت سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٨١) ، ص ٢٣ .
- (٧) عصمت سيف الدولة ، دفاع عن الوطن (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٠) ص ١٢٦ و ١٢٥ .
- (٨) سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ، ص ٢٣ .
- (٩) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧) ص ٢٦ و ٢٧ .
- (١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٨ و ٢٧ .
- (١١) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
- (١٢) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٢٩ .
- (١٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨ و ٣٧ .
- (١٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ٣٩ و ٣٨ .
- (١٦) المصدر نفسه ص ٤٠ .
- (١٧) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
- (١٨) المصدر نفسه ، ص ٤٣ - ٤٩ .
- (١٩) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ١٥٠ و ١٤٩ .
- (٢٠) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٧٧ .
- (٢١) سيف الدولة ، دفاعاً عن الوطن ، ص ١٢٧ و ١٢٦ .
- (٢٢) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ٧٣ .
- (٢٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .
- (٢٤) سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ، ص ١٢٤ .

- (٢٥) المصدر نفسه ، ص ٩٠ و ٨٩ .
- (٢٦) ثورة ٢٣ يوليو : قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٧) ص ٥٤٤ .
- (٢٧) موريس دو فرجيه ، علم اجتماع السياسة .
- (٢٨) سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ، ص ٩٥ .
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .
- (٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .
- (٣١) عصمت سيف الدولة ، " تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية " في : علي الدين هلال [وآخرون] ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ؛ ٤ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ١٣٣ - ١٤٥ .
- (٣٢) علي الدين هلال ، " الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر ، " في : المصدر نفسه ، ص ١٦ .
- (٣٣) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ١٤١ - ١٤٣ .
- (٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ و ١٤٣ .
- (٣٥) سيف الدولة ، تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية ، ص ١٣٣ .
- (٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ و ١٣٤ .
- (٣٧) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٦٧ .
- (٣٨) المصدر نفسه ، ص ٦٩ و ٦٨ .
- (٣٩) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ١٣٤ .
- (٤٠) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٧١ .
- (٤١) خالد محيي الدين ، والآن أتكلم (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٢) ، ص ١٨٥ .
- (٤٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ .

- (٤٣) عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ٢ ج (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، [١٩٧٧] ، ج ٢ ، ص ٧١ - ٧٢ .
- (٤٤) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٥٤ و ٥٣ .
- (٤٥) محيي الدين ، والآن أتكلم ، ص ١١٧ .
- (٤٦) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ١١٣ .
- (٤٧) محيي الدين ، المصدر نفسه ، ص ٣١٤ و ٣١٢ .
- (٤٨) سيد مرعي ، أوراق سياسية (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٨) ، ج ٢ ص ٢٩٤ .
- (٤٩) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٧٢ و ٧١ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، ص ٧٤ و ٧٣ .
- (٥١) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ١١٦ .
- (٥٢) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٧٩ .
- (٥٣) المصدر نفسه .
- (٥٤) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ٢٧٣ و ٢٧٢ .
- (٥٥) سيف الدولة ، تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية ، ص ١٤٢ ، الهامش رقم (٦) ، ثروت بدوي ، موجز القانون الدستوري ، ص ١٣٥ ؛ عبد الفتاح ساير داير ، القانون الدستوري : النظرية العامة للمشكلة الدستورية ، ماهية القانون الدستوري الوضعي ، نظام الحكم في مصر بين عامي ١٨٠٥ و ١٩٥٨ وفي سوريا بين ١٩١٨ و ١٩٥٨ ، الجمهورية العربية المتحدة ودستورها المؤقت ونظام الحكم فيها (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٥٩) ، ص ٤٤٤ ، وسليمان الطماوي ، القانون الدستوري المصري ، ص ١٠٧ .
- (٥٦) سيف الدولة ، " تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية " ص ١٤٢ - ١٤٣ .
- (٥٧) ثورة ٢٣ يوليو : قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، ص ٥٦١ .
- (٥٨) سيف الدولة ، الاستبداد الديمقراطي ، ص ١٣٣ .

- (٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .
- (٦٠) ثورة ٢٣ يوليو : قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، ص ٥٥٣ .
- (٦١) المصدر نفسه ، ص ٥٤١ .
- (٦٢) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ٣٣٢ .
- (٦٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .
- (٦٤) محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري : دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ؛ ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٣ (ص ٣٠٥ .
- (٦٥) سيف الدولة ، " تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية " ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- (٦٦) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٢١٨ و ٢١٧ .
- (٦٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- (٦٨) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ٢٠٠ .
- (٦٩) المصدر نفسه ص ٢٠١ .
- (٧٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ - ٢٢٠ .
- (٧١) سيف الدولة ، " تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية " ص ١٤١ .
- (٧٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٦ .
- (٧٣) عوني فرسخ ، " الانفصال وانعكاساته في الفكر والعمل الوجودي العربي " ورقة قدمت إلى ندوة " ٤٠ عاماً على الوحدة المصرية السورية " التي نظمتها وحدة دراسات الثورة المصرية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٢ - ٢٤ آذار / مارس ١٩٩٨ .
- (٧٤) سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ٢٢٨ .
- (٧٥) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ٢٨٧ .
- (٧٦) سيف الدولة ، " تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية " ص ١٤٨ .

- (٧٧) سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ١١١ .
- (٧٨) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتورا ، ص ٢٩٤ و٢٩٣ .
- (٧٩) سيف الدولة ، " تطور الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية . ص ١٤٩ .
- (٨٠) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .
- (٨١) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .
- (٨٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ و١٦١ .
- (٨٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .
- (٨٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .
- (٨٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .
- (٨٦) المصدر نفسه ، ص ١٦٢ ،
- (٨٧) سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ١٢٥ .
- (٨٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ و١٢٥ .
- (٨٩) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ٢٥٣ و٢٥٥ .
- (٩٠) سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ١٢٩ .
- (٩١) سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ، ص ٣٤٩ .
- (٩٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٣ .
- (٩٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦٠ .
- (٩٤) المصدر نفسه ، ص ٣٦١ .
- (٩٥) سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ١٣٧ و١٤٠ .
- (٩٦) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ و١٤١ .
- (٩٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٦ و١٤٧ .

- (٩٨) المصدر نفسه، ص١٥٦ و١٥٧.
- (٩٩) يحيى الجمل، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٤).
- (١٠٠) المصدر نفسه، ص١٥٧.
- (١٠١) المصدر نفسه، ص١٥٩ و١٦٠.
- (١٠٢) سيف الدولة، الاستبداد الديمقراطي، ص١٣٢.
- (١٠٣) المصدر نفسه، ص١٣٥ و١٣٦.
- (١٠٤) المصدر نفسه، ص١٣٥ و١٣٦.
- (١٠٥) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .
- (١٠٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .
- (١٠٧) سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، ص ١٦٥ .

تعقيب

احمد نبيل الهلالي

البحث الذي أشرف بالتعقيب عليه جهد جاد.... فلقد أبحر في فكر عصمت سيف الدولة، وطوف عبر أدبياته.... ليستخلص لنا مسحاً وافياً للديمقراطية كما يراها ... وكما يبتغيها مفكرنا الكبير.

ويبرز لنا البحث، مدى حرص عصمت سيف الدولة على استقلاليته الفكرية. فعلى رغم ان فقيدنا... واحد من أبرز المفكرين القوميين العرب وعلى رغم الأواصر القومية الوثيقة التي كانت تربطه بقيادة جمال عبد الناصر، وعلى رغم إيمانه بعبد الناصر قائداً لحركة القوميين، إلا أن عصمت سيف الدولة.... لم تخل أدبياته من النقد الموضوعي لتجربة عبد الناصر في مجال الديمقراطية.

ويتتبع البحث المعركة الفكرية البالغة الأهمية التي خاضها عصمت سيف الدولة ضد الليبرالية السياسية وجهوده التي بذلها لكشف محدوديتها باعتبارها تكفل الديمقراطية للصفوة القادرة فحسب.

وقد يفضح زيف الليبرالية السياسية لأنها لا تقدم للأغلبية الشعبية غير القادرة سوى السراب المخادع.

ولقد حدثنا عصمت ذات يوم عن حقوق الإنسان المغشوشة التي تكفلها الليبرالية السياسية فقال في صيغة أدبية رفيعة: "إن حق الحياة رخصة تسمح لصاحبها أن يعيش وتمنع قتله.

أما أن يموت جوعاً أو يموت مرضاً أو ينتحر يأساً من الحياة فهو حر".

ومحاكمة عصمت سيف الدولة الليبرالية السياسية تكتسب أهمية قصوى في أيامنا هذه التي يتزايد فيها في صفوف المثقفين العرب الانجذاب والحنين إلى الليبرالية السياسية التي يتصورها البعض كالبديل الأوحى عن الأوضاع المناهية للديمقراطية السائدة في الوطن العربي.

ويوضح لنا البحث نظرة عصمت العلمية للديمقراطية. فالموقف المؤيد للديمقراطية أو المعارض لها، لم يكن في نظره وليد نوازع شخصية. بل كان موقفاً طبقياً تمليه المصالح الطبقية .

لذلك يحدثنا عصمت في أدبياته عن " إقطاعيين كبار ملاك الأراضي الذين كانوا وما زالوا على رأس قائمة أعداء الديمقراطية، والرأسماليين أولئك الرجال الذين كانوا وما زالوا في مصر وغير مصر أعداء ديمقراطية الشعب". ويسلط البحث الأضواء على زاوية مهمة في رؤية عصمت سيف الدولة عن أسباب ظاهرة "الديمقراطية الغائبة" في الوطن العربي. ففي كتابه الاستبداد الديمقراطي لا يعلق عصمت سيف الدولة المسؤولية كلها عن غياب الديمقراطية على شناعة الحكام العرب والأنظمة العربية الحاكمة، بل يحدد أيضاً نصيب الشعوب العربية من هذه المسؤولية منتقداً سلبية الشعوب تجاه الاستبداد، وتعايش الشعوب مع هذا الاستبداد، الأمر الذي يسميه د. سيف الدولة "التخلف الديمقراطي".

ثم ينتطرق لاستعراض مجموعة من مواقف عصمت سيف الدولة التي تثير - في نظري - الجدل والاختلاف مثل:

- تقويمه لأزمة آذار / مارس ١٩٥٤
- إقراره للحل الإداري للأحزاب السياسية في أعقاب ثورة يوليو.
- دفاعه عن مبدأ الحزب السياسي.
- موافقه على تخويل رئيس الجمهورية سلطات واسعة.
- وأخيراً قوله إن عبد الناصر بعد عام ١٩٦١ قد تحول إلى مفهوم الاشتراكية للديمقراطية".

وأنا لا أقره على هذا الاستنتاج لأن قناعتي هي ان المفهوم الاشتراكي الصحيح للديمقراطية لا زال مقصراً.... ولأن الاشتراكيين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم لم يهتدوا بعد إلى الصيغة الصحيحة للديمقراطية وكيف يجب ان تكون في ظل الاشتراكية.

ومع ذلك فانا أعتبر أن كل تراث عصمت سيف الدولة الفكري بما فيه الجانب الذي اختلف معه فيه... كل هذا التراث مادة جادة بالغة الأهمية، لأنها تحفزنا على التفكير وتسهم في مساعدتنا جميعاً على الاهتداء إلى الديمقراطية الصحيحة.

ولكن...نظلم مفكرنا الكبير والقدير كثيراً لو قصرنا إسهامه في خدمة الديمقراطية على مؤلفاته ومقالاته. وإذا يظل لعصمت سيف الدولة إسهام هام جدير بالاهتمام، خليق بالتجميع والبحث والتحليل، الا وهو صولاته وجولاته في ساحات القضاء.... ومرافعاته ومذكراته في القضايا السياسية.

فعصمت سيف الدولة لم يكن مجرد المفكر القابع في برج عال والمهموم بالديمقراطية، بل كان مناضلاً ومقاتلاً في سبيل الديمقراطية. وخلال المرحلة الأخيرة من حياته برز عصمت سيف الدولة كفارس من أشهر وأمهر الفرسان المدافعين عن حريات وحقوق الإنسان المصري. وسخر كل مهاراته كمحام عبقري في الدفاع في القضايا السياسية عن حق مختلف القوى السياسية في التفكير والتعبير والتنظيم ، بما في ذلك الاتجاهات السياسية التي كان يخالفها في الرأي، الأمر الذي أكسبه جدارة.... واحترام وتقدير واعتزاز الجميع. ولم يتعامل مع القضايا السياسية بعقلية المهني المحترف، بل اعتبر قاعات المحاكم ساحات للنضال السياسي القانوني من اجل الديمقراطية ومنابر للدفاع السياسي القانوني عن الديمقراطية. وعندما كان عصمت سيف الدولة يقف مدافعاً في قضية سياسية ، لم يكن همه هو المدافعة عن هذا المتهم السياسي أو ذلك لأن قناعته كانت دائماً انه في القضايا السياسية فإن الوطن بأسره والشعب بأكمله هو الواقف داخل قفص الاتهام .

لذلك نجده يستهل مرافعته الشهيرة في قضية انتفاضة ١٨ و ١٩ كانون الثاني /يناير عام ١٩٧٧ قائلاً: " أنا أتقدم باسم الشعب، ومن خلال الدفاع عن المتهمين دفاعاً عن الشعب نفسه".

لذلك نجد عصمت سيف الدولة يختار لكتبه التي ضمنها بعض مرافعاته عناوين ذات دلالة. فعنوان مرافعته في قضية "الحزب الشيوعي المصري" هو "دفاعاً عن الوطن" وعنوان مرافعته في قضية تنظيم ثورة مصر هو "ثورة مصر العربية".

وفي ما يلي أستعيد لمحات من مواقف الفقيه في بعض القضايا السياسية المهمة:

- ففي مرافعته في قضية "التنظيم الناصري المسلح" أدان عصمت سيف الدولة المنهج "الماكارثي" الذي ساد التحقيقات ، وأدان التفتيش داخل عقول وضمانر المتهمين بحثاً عن معتقداتهم وقال : "خارج حرم العدالة ، يموج المجتمع بتيارات فلسفية ومذهبية وفكرية غير قابلة للحصر... ويتصارع المثقفون بما يملكون أو يبدعون أو يؤلفون من أفكار... فهل يسمح لهذا الصراع او الخلاف أو الجدل بأن يفتح علينا هذه القاعة؟ وهل يدخل في اختصاص القضاء الحكم بصحة الأفكار أو المذاهب أو بطلانها ؟ "

- ويوم وقف عصمت سيف الدولة مدافعاً في قضية انتفاضة كانون الثاني /يناير عام ١٩٧٧، حرص في مستهل مرافعته على التصدي للحملة الإعلامية الهستيرية التي شنها كبار المسؤولين وأبواقهم على المتهمين في محاولة ممجوجة لابتنزاز القضاء المصري والتأثير في مجرى العدالة. ولم يكتف عصمت بإدانة الذين دسوا أنوفهم في القضية محاولين التأثير في مسارها، بل حرص بلباقته وجرأته المعهودة على أن يخاطب ضمير القاضي وعلى أن يوجه رسالة من القضاء الواقف إلى القضاء الجالس قال فيها : "إن المصير النهائي للعدالة، لا يتوقف على السلطات المأمورة دستورياً بعدم التدخل والجهات التي تخضع لإشرافها كالمؤسسات الإعلامية مثلاً، بل يتوقف على الطرف الآخر على القائمين على شؤون العدالة أنفسهم.... على تمسكهم باستقلاليتهم.... والتسامي على المؤثرات وتجاهل المؤثرين بحسن نية أو سوء نية".

وندد عصمت سيف الدولة بأحكام الإدانة التي أصدرتها المحكمة على المتهمين باعتبارها انتهاكاً فظاً للمبدأ الدستوري القائل بأن " المتهم برئ حتى تثبت إدانته".

وقال " لقد عاصرنا العاصفة الهوجاء التي حاولت أن تفتح حصن العدالة لتؤثر في هذه القضية (وعلى مدى عامين).... ولم يكتف كثير من القادرين على الكلام او الكتابة أو النشر بما سخرته لهم الدولة من المرافق العامة للإعلان عن محاكمة وإدانة شعب ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧.

وما تزال العاصفة تعوي

منذ البدء قيل وتكرر أنها انتفاضة حرامية ، قيل هذا وتكرر....

قبل أن يبدأ التحقيق....

وفي أثناء التحقيق...

وإلى أن انتهى التحقيق وإلى أن بدأت المحاكمة...

ويلقى المتهمون... وهم في زنازين السجون تهديداً صريحاً بأنهم سيسحقون...

لأنهم خونة وعملاء وأن أحداً ... لن يرحمهم أبداً."

ثم يلغم عصمت سيف الدولة المتطاولين على شعب ١٨ و ١٩ كانون الثاني / يناير حجراً كبيراً فيقول لهم: "لكل من سبوا الشعب.... أو هددوا المتهمين، نقول سلاماً يا آل الفرزدق ثم نتجاوزهم...".

- وطوال هذه المحاكمة التاريخية ... كان هم عصمت الأول في القضية هو الدفاع عن الشعب، هو رد اعتبار الشعب....

ولأنه كان يؤمن إيماناً عميقاً بالثورة لتطهير الواقع العربي المتردي، فقد دافع باستماتة دفاعاً قانونياً وسياسياً عن حق الشعب في الثورة... وعن حق المقاومة الشعبية مستعرضاً أصول هذا الحق في الشرائع السماوية، وفي الفقه الدستوري والجنائي المصري المقارن.

ودلل في مرافعاته على أن الجماهير الشعبية التي نزلت إلى الشارع لتطلق صيحة الاحتجاج على رفع الأسعار كانت في حالة دفاع شرعي عن النفس فقال : " لم يكن سياق الأمور في مصر إلا مطحنة رهيبة حاصرت الشعب بين فكين من الجوع ... والكذب. فلما كادت أن تسحقه سحقاً... حاول الإفلات دفعاً لخطر يتهدد حياته وكرامته وخلقه".

وأوضح أن غضبة الشعب انفجرت بعد أن حوَصر بالجنون ... والفنون : " فأما الجنون... فهو جنون الأسعار التي انطلقت تقفز وتعربد بغير ضابط . وأما الفنون... فهي فنون الحكومة الفاجرة في الكذب على الشعب ومخادعته وزرع وعود من الآمال الوهمية في تربة حياته الجافة".

وأعلنها عصمت سيف الدولة بلسان شعب مصر عالية ... مدوية...

"إنها انتفاضة شعبية.. انتفاضة لأنها رد فعل مباشر على عدوان مفاجئ ، وشعبية لأن ذلك هو القدر المتيقن من أوصاف الذين انتفضوا... إنهم من الشعب وهذا غير قابل للإنكار".

وفند عصمت سيف الدولة اتهام المتهمين بأنهم حرضوا الجماهير على الانتفاض مدلاً على أن شعب مصر لم يكن في حاجة إلى من يحرضه ليرفع صوته بالاحتجاج.

وقال "إن شعب مصر ... كان دائماً ... يصبر ويصمت. ويسخر ويتندر فيضحك حتى يظن الطغاة انه ذلول... ثم يفاجئهم بثورته... دليلاً على أنه لا يبذل طاقته الثورية فيبدها في ما يمكن الصبر عليه. لكن يدخرها إلى يوم ينفد فيه صبره".

بقيت لي كلمة أخيرة... أبعث بها إلى الفقيد العزيز كلمة أردد فيها قول القائل : " في الليلة الظلماء.... يفتقد البدر".

المناقشات

١ - عصام الاسلامبولي

نتناول هنا أهم خمس قضايا ترفع فيها د. عصمت سيف الدولة ثم نعقب عليها ونخرج في نهاية العرض:

القضية الأولى: وهي قضية انتفاضة شعب مصر التي جرت واقعاتها على مدى يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٧ ، ووصفتها الاجهزة الأمنية بانها أحداث شغب وتحريض ، بينما وصفها د . عصمت سيف الدولة بأنها انتفاضة شعب مصر .

ذلك أنه في هذين اليومين من شهر يناير عام ١٩٧٧ فوجئ العالم كله باجتياح جماهير شعب مصر الشوارع التي تحول إلى ساحة معركة قتالية ما بين الشعب والشرطة حتى تمت الاستعانة بالقوات المسلحة وفرض حظر التجول. وما إن فرض حظر التجول حتى ألقى القبض على ١٧٦ متهماً بتهم تحريض الشعب وتحريكه وقيادته لقلب نظام الحكم بالقوة . وكان قد تطوع للدفاع عن هؤلاء المتهمين ما يقرب من خمسين محامياً انتدبتهم نقابة المحامين. وكان كاتب هذه السطور من بين الذين نالهم شرف المساهمة بجهد متواضع في هذه القضية ومعه هذا الكم الهائل من المحامين الذين اختاروا د. عصمت سيف الدولة لرئاسة هيئة الدفاع في هذه القضية على مدى ما يقرب من عامين ، وهو تاريخ نظر الدعوى أمام القضاء في قضية بلغت صفحات ملفها ما يقرب من خمسة عشر ألف صفحة.

لقد كان من الفنون التي استحدثت تماماً في هذه القضية وأرست مبادئ قضائية جديدة عدم الاعتراف والاعتداد بالصور الفوتوغرافية كأدلة شائعة والتي كانت تقدم ضد المتهمين، وكيف استطاع د. عصمت سيف الدولة أن يستفيد من فكرة جدد الصور أمام المحاكم المدنية ليعمل بها في المجال الجنائي. فهذا هو وقد قدمت أجهزة أمن الدولة صوراً فوتوغرافية لبعض المتهمين وهم يهتفون محمولين على الأعناق فإذا بالرجل يفاجئ المحكمة وقد استطاع ببراعة فائقة أن يلتقط ثلاث صور: الأولى لتشكيل المحكمة، والثانية صورة تشكيل المحكمة من دون رئيس المحكمة وقد جلس هو مكانه، والثالثة صورة تشكيل المحكمة وقد جلس هو في موضع

العضو اليسار، قد كان شيئاً بقدر ما أثار ردود أفعال المحكمة من استغراب وضحك ودهشة وانبهار بما قدمه الرجل حتى استطاع في النهاية أن يصل إلى أن تسطر المحكمة في حكمها عدم اقتناعها وعدم اطمئنانها لهذه الصور كدليل إدانة . ثم فعل الشيء نفسه بالنسبة لأشرطة التسجيل المقدمة كدليل إدانة بعد أن قام بعمل مونتاج لشريط سجل عليه شهادة ضابط المباحث الذي تولى متابعة القضية و المسؤول عنها واستطاع أن يحول أقواله التي ذكرها أمام المحكمة كدليل إدانة إلى أقوال بصوته على شريط ينفي تماماً التهم التي كان قد وجهها هو إلى المتهمين فيكون نصيب الشرائط من أدلة ما أصاب الصور الفوتوغرافية.

ومن جهة أخرى فإن الدكتور عصمت يفاجئ المحامين والمتهمين، بل والمحكمة برؤية جديدة تماماً عند دفاعه في هذه القضية وذلك أنه قد استخدم الدستور ولأول مرة أمام محكمة الجنايات كسلاح في يده يبرئ ساحة المتهمين ويدين القائمين على الحكم ، وراح يؤكد على حق المقاومة المشروعة لمواجهة الانقلاب على الدستور الذي قامت به الحكومة. وها هو يدافع عن الشرعية ويستخدم مفاهيم الشرعية الدستورية وحق الشعب في أن يستعمل حقه المشروع في المقاومة مستنداً إلى دستور عام ١٩٧١، ودستور اتحاد الجمهوريات العربية الموقع من مصر وسوريا وليبيا، بل يستخدم أيضاً في دفاعه "الميثاق الوطني" باعتباره المصدر الرئيسي للدستور والمرجعية الحقيقية له لأنه هو المصدر الذي استخدمه الدستور لمبادئه. ويتهم د. عصمت الحكومة القائمة والحكومات المتعاقبة عليه بالانقلاب على الدستور عندما أصدرت قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمسمى بالانفتاح الاقتصادي. وبأن هذا القانون إنما يمثل بداية الانقلاب الذي جعل الشعب يهب لمواجهة تأسيساً لحقه الدستوري في المقاومة . وها هو لا يلجأ إلى الدستور فقط مدافعاً عن حق الشعب في المقاومة وإنما يستند إلى الشريعة الإسلامية وآراء علماء الفقه والدين الإسلامي، بل إنه استخدم إعلان الدستور نفسه وهو ما يسمى بالديباجة (المقدمة) عندما تصرح أن الشعب وقد منح نفسه الدستور فإنه يؤكد عزمه الأكيد للدفاع عنه وتأكيد احترامه. وطوال مرافعته يتناول موقف الجماهير العربية في مصر التي طالبت برفض القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن وبإلغاء اتفاقية فض الاشتباك ومقاومة الهيمنة الأمريكية ومشاركة المقاومة الفلسطينية على أرض مصر العربية وفتح الحدود لها للقيام بالأعمال الفدائية العسكرية ضد إسرائيل وشعارات الجماهير بالمطالبة بإسقاط السلطة

الخائنة. وهكذا تحولت هذه المرافعة الفذة الراقية للدكتور عصمت سيف الدولة، والتي استمرت أربعة أيام متتالية إلى أن تتحول القضية من محاكمة ١٧٦ مناضلاً إلى محاكمة النظام الحاكم في مصر، وانتهت هذه القضية ببراءة جميع المتهمين في حكم تاريخي سيظل علامة من علامات القضاء المصري الناصع تكشف وبوضوح عن بعد نظره الثاقب والمدقق والنافذ إلى الأعماق والمعبر عن وطنية متأججة وعروبة راسخة.

القضية الثانية: وقد أسماها قضية الدفاع عن الوطن. وكانت النيابة قد اتهمت مجموعة من بعض الأفراد بإنشاء وتنظيم وإدارة "الحزب الشيوعي المصري". وكان من بين الاتهامات مناهضة السلطات الشرعية والدعوة لإقامة تحالفات معادية لمجابهتها وتأييب الجماهير ضدها وتهيئتها للثورة الشعبية لإسقاطها. وكان يأتي على رأس المهتمين فيها المحامي البارع المشهود له بالوطنية والدفاع عن كل مواطن وهو أ. أحمد نبيل الهلالي. وهنا قال د. عصمت سيف الدولة بكل قوة " إذا كان رئيس الجمهورية قد غير موقفه ورأيه في مسألة تمس السيادة المصرية، لكن الدستور لم يتغير، وطبيعة الإكراه فيما فرض على مصر لم يتغير، ومساس ذلك بالسيادة الوطنية لم يتغير ، كذلك لم يغير المواطنون ومن بينهم محررو المنشورات مواقفهم وآراءهم وظلوا يعبرون بعد إبرام المعاهدة عما كانوا يعبرون عنه قبل إبرامها من رفض التطبيع، وأن قبول الشروط المفروضة والمعاهدة يمس استقلال مصر وسيادتها، ولم يجدوا أنفسهم ملزمين لا دستورياً ولا قانونياً ولا وطنياً ولا أخلاقياً بان يغيروا مواقفهم وآراءهم كلما غير رئيس الجمهورية موقفه ورأيه ". هكذا وقف عصمت سيف الدولة دفاعاً عن الوطن إذ دافع عن حق المتهمين في هجومهم على معاهدة كامب ديفيد التي وصفوها في أحد المنشورات بأنها صك الاستسلام . وهكذا راح يمسك بهذه المعاهدة ، يفند كل ما بها من النواحي الدستورية والشرعية والدولية ليجهز عليها تماماً ولذلك كان دفاعه بحق ليس عنهم فقط أو عن القوى الأخرى السياسية الوطنية التي حاربت المعاهدة ، ولسوف يصدر بعد ذلك كتاباً يعد من أهم الكتب التي تناولت هذه المعاهدة المشؤومة والتي انتهى فيها إلى أن هذه المعاهدة معدومة، لأنها تمت في ظروف إكراه وأنها خالفت مبادئ وأعراف القانون الدولي وتعارضت مع الدستور المصري والدستور الاتحادي والمواثيق والمعاهدات الدولية. ثم

صدرت هذه المرافعة في كتاب عن دار الثقافة الجديدة تحت عنوان دفاع عن الوطن عام ١٩٨٥.

القضية الثالثة: وقد وقعت أحداثها ما بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ واستمرت سنوات بعد ذلك. وكان قد تقدم النائب الناصري المعروف كمال أحمد بطعن إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية بصفته وكيلًا عن طالبي تأسيس الحزب الناصري ، وكانت اللجنة قد رفضت طلب تأسيس الحزب وكان من بين أهم الاعتراضات على تأسيس الحزب أن قانون الأحزاب يتضمن بين نصوصه شرطاً للموافقة على تأسيس أي حزب ، هو عدم معادة معاهدة كامب ديفيد أو الهجوم عليها، فدفع الرجل بعدم دستورية هذه المادة واستجابت المحكمة لجدية هذه الدفع واستمر أمام المحكمة الدستورية مدافعاً عن حق الشعب المصري في أن يهاجم ويعارض هذه المعاهدة حتى كان له ذلك عندما أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها الشهير بعدم دستورية هذا النص . وعندما أعيدت الدعوى إلى مجلس الدولة من جديد بحثوا عن أسباب أخرى تحول دون الموافقة على هذا الحزب حتى صدر الحكم برفض تأسيس الحزب ، ولكنه استمر على هذا المنهج.

القضية الرابعة: عندما تولى الدفاع عن "الحزب العربي الديمقراطي الناصري" أمام مجلس الدولة مرة أخرى ، وكان له دور كبير في قيام هذا الحزب بعدما قدم عصارة وخلاصة فكره وأجبر المحكمة على أن تستجيب لما سبق أن رفض في الدعوى الأولى وكان الحزب العربي الديمقراطي الناصري. وهكذا استطاع أن يحصل من خلال هاتين القضيتين على أمرين في غاية الأهمية: الأول إقرار المحكمة الدستورية العليا بحق الهجوم على ما يسمى بمعاهدة كامب ديفيد، والثاني إقرار القضاء المصري ممثلاً في مجلس الدولة بحق الناصريين في إنشاء حزب لهم.

القضية الخامسة: وكانت قضية القضايا لأنها كانت ذروة المواجهة بين شعب مصر والصهاينة والأمريكان والتي أسماها الراحل العظيم " دفاعاً عن ثورة مصر" وقد جرت أحداثها ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ وقد وقعت كل أحداثها في داخل القاهرة . وكان رجال ثورة مصر قد أصبحوا أسطورة وكما يقول هو " كانت اسطورة راحت تستهوي أفئدة الناس وتجعلهم في حالة ترقب للحدث القادم لأنهم كانوا ينفذون كل حادث ببراعة وتفوق" . وهكذا

احتشد المحامون من البلدان العربية كافة يريدون ان ينضموا إلى هيئة الدفاع ، وكانت في مصر محاولة آثمة لحجب ومنع عدد من المحامين من الدخول ، ولكن أمكن أن يدخل في هيئة الدفاع كل من د. عصمت سيف الدولة و أ. فريد عبد الكريم و أ. أحمد نبيل الهلالي فيكون هذا نجاحاً لهم، وقد كان لهم ما أرادوا ، ولهذا فقد أطلق على هذه القضية قضية العصر رغم كل ما اتخذ من إجراءات حول المكان الذي تجري فيه المحاكمة . لكن الرجل استطاع وببراعة ان يحول التهم إلى محاكمة للذين أجروا اتفاقية كامب ديفيد ويثبت أنهم كانوا مسلوبى الإرادة عندما وقعوا هذه المعاهدة، وأن يثبت أنها كانت حبراً على ورق ، بل حصل على وثيقة خطيرة للمخطط الصهيوني بأصله العبري مترجماً ترجمة عربية تحمل عنوان إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات وقدمها بالإضافة إلى مرافعته وألحقها بكتابه الذي نشر باسم دفاع عن ثورة مصر وقد بهر المتهمين والقضاة والمحامين.

وهكذا فإن المنتبع لأهم قضايا الحريات التي خاضها د. عصمت سيف الدولة والتي عرضنا لبعض من نماذجها يكتشف أن اختياره كان اختياراً قومياً عربياً في مواجهة الصهيونية والإمبريالية لأنه منذ عام ١٩٧٧ وحتى نهاية الثمانينات كانت قضاياها كلها تقريباً تدور في محور كامب ديفيد، وهكذا ربط الرجل حياته بأتمته مفكراً ومحامياً وفيلسوفاً ومناضلاً ومدافعاً عن عروبوته حتى النخاع.

٢- فريد عبد الكريم

علينا ان نناقش قضية هامة جداً تناولها عصمت سيف الدولة وهي: هل نأخذ بالنموذج الليبرالي الغربي في الديمقراطية أم نأخذ بنموذج نابع من واقعنا ؟

لقد حل عبد الناصر هذه المشكلة من خلال الأخذ بنموذج ديمقراطي نابع من المجتمع فعلاً. فعلى مستوى المصنع حلت الجمعية العمومية محل مدير المصنع، وعلى مستوى القرية حلت اللجنة الأساسية محل العمدة التقليدي، وعلى مستوى الأسرة اتسع نطاق اتخاذ القرار وتوسع هامش المشاركة الاجتماعية.

وهذا هو المدخل الصحيح: أن تتم ممارسة الديمقراطية على مستوى المصنع والقرية والأسرة وتمتد منها للمجتمع كله. أما الأخذ بديمقراطية المجتمع الأمريكي مثلاً والقائم على الليبرالية الغربية فهو لا يجدي.

٣- فاروق العشري

في قضية الديمقراطية كان تقويم د. عصمت سيف الدولة للديمقراطية في مصر من سنة ١٩٥٢ ثم ما تلا ذلك تقويماً صحيحاً بشكل عام. وقد تناول محاولة ثورة تموز /يوليو عام ١٩٥٢ تمكين الأغلبية من المشاركة في حكم نفسها بنفسها، واتخاذ القرارات المصيرية، ومحاولة التصدي لكيف تكون الممارسة الديمقراطية التي تجمع بين التحول الاشتراكي والمشاركة السياسية.

ويتطلب الأمر المزيد من دراسة الديمقراطية الناصرية من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي، وبداخله الجهاز الطليعي، ثم اللجان الإنتاجية التي تم تشكيلها داخل كل وحدات الإنتاج والخدمات من قيادات منتجة من مجلس الإدارة + التنظيم النقابي + التنظيم السياسي بالوحدة وبقيادة رئيس مجلس الإدارة ومشاركة الأعضاء المنتخبين عن العمال بمجلس الإدارة، وهي التي شكلت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٩، ولم يقدر لها أن تمارس أعمالها لتحقيق قدر من ديمقراطية الإدارة والمشاركة داخل الوحدات الإنتاجية إلا لفترة لم تتجاوز عاماً واحداً، ما لم يمكن الديمقراطية من التغلغل داخل سائر القطاعات للتوصل إلى تحقيق الديمقراطية السليمة.

إن ذلك كما قلنا يقتضي مزيداً من الدراسة والتحليل التي أرى أن يتصدى لها المثقفون القوميون ومراكز الدراسة والبحث في الوطن العربي.

٤ - حسين معلوم

نشير إلى ملاحظتين:

الأولى: وتعلق بـ "رؤية" سيف الدولة لمشكلة الديمقراطية من الناحية المنهجية.... وبخاصة أن سيف الدولة يطرح حلاً منهجياً لهذه المشكلة عبر مقولة "الجدل الاجتماعي"، حيث يشير في هذا الشأن إلى أن: "... الشكل الديمقراطي هو أمر " فني " لا يتضمن قيمة في حد ذاته، وإنما يستمد قيمته من مناسبه لمجتمع معين في مرحلة تاريخية معينة، بحيث يسمح في كل مجتمع وفي أية مرحلة بأقصى إمكانيات الجدل الاجتماعي لكل إنسان في المجتمع " (كتاب: الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي).

الملاحظة الثانية:... تتعلق بمدى إمكانية ملاءمة المفهوم المقدم من سيف الدولة، في ما يخص "الجدل الاجتماعي"، وذلك في إطار كل الظروف والملابسات التي نعايشها في الوقت الراهن ... وهي مسألة تحتاج إلى قدر لا بأس به من الاهتمام والمناقشة.

٥ - حبيب عيسى

الديمقراطية كما أكدها عصمت سيف الدولة لا يمكن أن تتحقق بالفعل إلا بعد قيام نظام سياسي واجتماعي في دولة عربية جديدة موحدة ولو على مستوى " دولة الوحدة النواة ". لا يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل النظم القائمة التي تمثل تطبيقاً في معظم الأحوال لإرادات أجنبية، ولذلك فالديمقراطية مشروطة بحدوث تغير عربي من المنطلق القومي.

٦ - عبد العظيم مناف

من أهم ما ذكره المرحوم الدكتور عصمت سيف الدولة تأكيده على مقولة جان جاك روسو:

"عليك بالتقريب بين الحدود القصوى، بحيث لا يكون هناك فقر مدقع وغنى فاحش"، ويقول أبو حنيفة النعمان " لا تستشر من ليس في بيته دقيق".

لذلك يتأكد مفهوم عصمت سيف الدولة الذي بلور خبرة ثورة عبد الناصر وهي الربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.

ومن جهة أخرى نشير إلى أن البعض يتحمس لديمقراطية الكيان الصهيوني، وما هي بديمقراطية، فلا ديمقراطية تقوم على الاحتلال والغصب والعدوان.

٧- محمد المسعود الشابي

يبدو أن الديمقراطية في الوطن العربي معقدة أكثر بكثير مما نتصور، إذا إن الديمقراطية الحقيقية هي التي تنبثق من خلال التطور الداخلي للقوى الاجتماعية في المجتمع العربي، وهذا التطور الداخلي لا بد من أن يفرز الشكل الحقيقي للديمقراطية ولا يتحقق هذا إلا إذا استقل الوطن هذا الاستقلال الذي لا يمكن أن تتجزه الدولة القطرية العربية. وبالتالي الديمقراطية مربوطة ربطاً متيناً بإنجاز الوحدة العربية وهذه مسألة مرهونة بنتيجة الصراع بين الأمة العربية وأعدائها وهذا يستدعي مرحلة قادمة على مدى طويل. والنقاش الذي يدور اليوم يجب أن يفرق بين الديمقراطية الحقيقية والنضال من أجل هوامش للحرية مع الأنظمة ضمن الظروف المحلية والدولية من دون ان تحاصرنا الأوهام ، وسوف نمر بحالات مد وجزر بحسب موازين القوى المحلية والدولية إذا يمكن أن يسحب ما حصلت عليه مجتمعاتنا القطرية اليوم منها غداً.

وهذا يدعونا إلى بحث وتحديد دقيق للديمقراطية العربية الحقيقية والهوامش الانتقالية للحرية الراهنة.
